الأمم المتحدة S/PV.7217

مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة **٧٢١٧**

الثلاثاء، ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد غاسانا	(رواند)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	الأرجنتين	السيد أويارثابال
	الأردن	السيد عميش
	أستراليا	السيدة كنغ
	تشاد	السيد مانغارال
	جمهورية كوريا	السيد هاهن تشونغي
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد ليو جياي
	فرنسا	السيد بيرتو
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	ليتوانيا	السيد باوبليس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد شيرمان
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دَن

جدول الأعمال

بناء السلام بعد انتهاء النزاع

تقرير لجنة بناء السلام عن دورتها السابعة (S/2014/67)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

بناء السلام بعد انتهاء النزاع

تقرير لجنة بناء السلام عن دورتها السابعة (S/2014/67)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد فلاديمير دروبنياك، الممثل الدائم لكرواتيا والرئيس السابق للجنة بناء السلام، للمشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد أنتونيو دي أغويار باتريوتا، الممثل الدائم للبرازيل ورئيس لجنة بناء السلام، للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/67، التي تتضمن تقرير لجنة بناء السلام عن دورتها السابعة.

أعطي الكلمة الآن للسيد دروبنياك.

السيد دروبنياك (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن أعضاء لجنة بناء السلام، يشرفني أن أعرض تقرير اللجنة عن دورتها السابعة، على النحو الوارد في الوثيقة S/2014/67. ويتناول التقرير التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام لعام ٢٠١٠ (S/2010/393، المرفق). وهو مُنَظّم حول ثلاث وظائف رئيسية من وظائف اللجنة، وهي الدعوة وإدامة الاهتمام، وتعبئة الموارد وتحقيق الاتساق. وأود أن أسلط الضوء على عدد من المسائل الواردة في التقرير التي تستحق اهتمام المجلس على نحو خاص.

أولا، لا تزال اللجنة تركز تركيزا خاصا على سبل الاستفادة مما يمكن لأعضائها تقديمه من تجربة كبيرة وقدرات متنوعة دعما لأهداف بناء السلام في البلدان المدرجة على جدول أعمالها. وقد كان ذلك نتيجة رئيسية لاستعراض عام ٢٠١٠. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم التركيز أيضا على المشاركة مع أعضاء من المنطقة والمنطقة دون الإقليمية دعما لعميلة بناء السلام في بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا – بيساو. وسيظل ذلك أولوية رئيسية بالنسبة للجنة.

ثانيا، لا تزال اللجنة تقر بأن هيكل عضويتها ينبغي أن يشكل أيضا طبيعة ونطاق دورها الاستشاري لدى الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة. ويسرني أن أشير إلى أن الفترة المشمولة بالتقرير شهدت إحراز تقدم كبير في تحديد الطرائق العملية للتفاعل غير الرسمي بين اللجنة ومجلس الأمن، وذلك بفضل جهود رواندا وما أبدته من التزام على مدى العام الماضي.

إن الممارسة المتبعة في مواءمة الجدول الزمني للزيارات الميدانية التي تقوم بها اللجنة مع نظر المجلس الدوري في ولايات البعثات، أثبتت أنها مفيدة كثيرا. وفي الوقت نفسه، هناك مجال لمزيد من التحسين. ونظرا لمشاركة اللجنة في مجموعة متنوعة من سياقات ما بعد انتهاء الصراع، ثمة حاجة خاصة إلى المزيد من الوضوح في المجلس فيما يتعلق بمواطن القوة والضعف لدى اللجنة في كل سياق على حدة. وبوسع أعضاء اللجنة، الّذين هم أعضاء أيضا في مجلس الأمن أن يقوموا بدور محوري في ضمان قدرة المجلس على الاستفادة بفعالية أكبر من هيكل عضوية اللجنة الفريد وقدرتها على التواصل.

ثالثا، من خلال عمل اللجنة مع بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وسيراليون وغينيا وغينيا – بيساو وليبريا، فإنه يجري تذكيرها باستمرار أن بناء السلام عملية محفوفة بالتحديات التي عادة ما تكون محددة السياق. لذلك، فإن مشاركتنا تأخذ مختلف الأشكال في مراحل جهود بناء السلام

المختلفة. أود أن أسلط الضوء على النقاط التالية فيما يتعلق بالوظائف الثلاث للجنة.

أولا، أكدت مشاركة اللجنة في الأنشطة القطرية المحددة خلال العام الماضي على أن الوظيفة المرافقة لها تتوقف أولا وقبل كل شيء على مستوى الالتزام الذي أبدته الأطراف الوطنيةالمشاركة وعلى نوعية الاستجابة الدولية في دعم التزام من هذا القبيل. ولذلك فإن اللجنة تواصل الدعوة إلى المساءلة المتبادلة، والالتزامات المعقودة بين البلدان المدرجة في جدول الأعمال وشركائهم الرئيسيين.

ثانيا، في الوقت الذي ستواصل اللجنة إعطاء الأولوية لتعبئة مواردها المهمة، فإنها تؤكد مرارا على أنها غير قادرة على البقاء آلية لجمع الأموال. وبدلاً من ذلك، وبوصفها هيئة حكومية دولية، توفر اللجنة منبرا لتسليط الضوء على ضرورة القيام بنشر الموارد المحددة الأهداف في الوقت المناسب، لا سيما في حالات الأزمات مثل تلك في جمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا – بيساو، أو إذ تقترب البلدان من المراحل الأساسية الحاسمة، مثل الانتخابات التي جرت في غينيا في العام الماضي، وفي غينيا – بيساو هذا العام. إن تعزيز التآزر مع صندوق بناء السلام جعل هذه التدخلات ممكنة في الوقت المناسب.

ثالثا، لا يزال التصدي للتحدي المتمثل في تنافس جداول الأعمال وتشرذم أنشطة بناء السلام الهدف الأساسي للجنة. تضطلع اللجنة بمهمتها المتمثلة في إيجاد الاتساق من خلال تعزيز مزيد من التركيز على الفرص الاستراتيجية التي يجب اغتنامها، والإشارة إلى الثغرات في الاستجابة لأولويات بناء السلام في البلدان المدرجة في جدول أعمالها. ويمثل التكامل بين دور كل من لجنة الأمم المتحدة، والقيادة العليا للأمم المتحدة عاملا أساسيا من أجل تعزيز الاتساق في الرسائل والإجراءات. وأصبح هذا واضحا بشكل متزايد في العام الماضي في عمل لجنة بناء السلام مع بوروندي وسيراليون وغينيا – بيساو.

إن الانتقال من تركيز بعثات الأمم المتحدة على الناحيتين السياسية والأمنية إلى الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة التي محور عملها التنمية يسلط الاضوء على الترابط القائم بين المهام الأساسية الثلاث للجنة. في عام ٢٠١٣، اتخذت اللجنة موقفا مساندا لقرار مجلس الأمن تخفيض قوام مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون وإغلاقه بعد ذلك. وقد فتح تحول وجود الأمم المتحدة إلى فريق القطري للأمم المتحدة في سيراليون الباب أمام مرحلة جديدة من تحولها نحو مرحلة جديدة من التنمية الاجتماعية – الاقتصادية.

كما طلب المجلس إلى اللجنة دعم الانتقال المقرر لمكتب الأمم المتحدة في بوروندي، حيث الديناميات والاحتياجات تختلف كثيرا عن تلك التي سادت في سيراليون. وقد قرر الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة أن يكرس عمله في عام ٢٠١٤ لتحديد المجالات حيث يمكن للجنة أن تقوم بفعالية بمزيج مناسب من المهام الأساسية الثلاث في دعم العمليات الانتقالية للبعثات التي صدر بها تكليف من مجلس الأمن.

وإدراكا من اللجنة لجهود المرأة الهامة في بناء السلام، فقد اتبعت نهجا إزاء تركيزها المواضيعي على الإنعاش الاقتصادي والمصالحة الوطنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير تمثل في النظر في البعد الجنساني للموضوعين. إن الشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة تمكّن اللجنة من استكشاف الدور التحويلي للمرأة في المجتمعات الخارجة من الصراع. وفي أيلول/سبتمبر، عقدت مناسبة رفيعة المستوى بشأن ”التمكين الاقتصادي للمرأة من أجل بناء السلام“، وترأسته فيسنا بوسيتش، نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الشؤون الخارجية والأوروبية في كرواتيا. وقد تمخض الحدث عن إعلان سياسي أكّد التزام أعضائها بالتمكين الاقتصادي للمرأة من أجل بناء السلام. كما أكد مجددا اجتماعٌ عقده الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، على أهمية تعميم

المنظور الجنساني في التخطيط وترتيب الأولويات وتصميم عمليات المصالحة الوطنية وتنفيذها.

وعقدت اللجنة دورتها الموضوعية السنوية الأولى من نوعها في ٢٣ حزيران/يونيه. واتُخِذ قرار الدعوة إلى عقد دورات سنوية خلال الفترة المشمولة بالتقرير بهدف احتمال تعزيز إسهام اللجنة في وضع سياسات حكومية دولية في المجالات التي يمكن أن تحسِّن النتائج بالنسبة للسكان في البلدان الخارجة من الصراع. وبيّنت الدورة السنوية الأولى القدرة المميزة للجنة على الجمع بين الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، ومصارف التنمية الإقليمية والمجتمع المدني. كما أكدت على أن اللجنة تمثل محفلا فريدا لاستكشاف الطابع المتعدد الأبعاد لبناء السلام والفرص والتحديات المتعلقة بالسياسات.

ويصادف هذا العام نهاية الدورة الاستعراضية الثانية، الممتدة خمس سنوات، لهيكل بناء السلام. وستجري الجمعية العامة ومجلس الأمن الاستعراض الشامل الثاني في عام ٢٠١٥. وقد شرعت اللجنة في الأعمال التحضيرية المسبقة غير الرسمية التي تستكشف حاليا النطاق المحتمل للاستعراض واختصاصاته. وستُحال نتائج هذه الأعمال التحضيرية إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن في سياق التقرير السنوي المقبل للنظر فيها. وأود أن أنوه بدور مكتب دعم بناء السلام، ومساعدة الأمين العام جودي تشينغ – هوبكنز وفريقها في دعم أعمال اللجنة وأنشطتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولا يسعني إلا أن أثني أيّما ثناء على إسهاماتهما.

وفي الختام، لا بد لي من أن أشدد على أن العام الماضي شهد عددا من التطورات المثيرة للقلق التي تدعو إلى زيادة تكثيف الجهود من أجل اغتنام الفرص والتصدي للتهديدات التي يتعرض لها الحفاظ على السلام. وفي حين ما زلنا نواجه التحديات المنظومية، يجب أن نلتزم بمواجهة هذه التحديات مع ما يلزم من عزم وتصميم. ونحن نقترب من عام هام هو ٢٠١٥، حيث يمكننا أن نساعد جماعياً في رسم المعالم المستقبلية لخطة الأمم المتحدة في المجال الاجتماعي – الاقتصادي وبناء السلام. هذه الجهود يجب أن تأتي معا، ويجب أن يعزز بعضها بعضا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد دروبنياك على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد باتريوتا.

السيد باتريوتا (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئاسة الرواندية لمجلس الأمن على استمرار التزامها بالمضي قدما في نظر المجلس في بناء السلام بعد انتهاء الصراع، بما في ذلك من خلال الاعتماد على المشورة المقدمة من لجنة بناء السلام، بطريقة مدروسة وذات مغزى.

إن العرض الذي قدمه سلفي لتقرير اللجنة عن دورتها السابعة (S/2014/67) قد سلط الضوء على أنشطتها الخاصة ببلدان بعينها، وجهودها الجارية في مجال وضع السياسات، والتقدم المحرز في تعزيز وظيفتها الاستشارية إلى المجلس. وتعتقد اللجنة، مع ذلك، أن الإحاطات الإعلامية السنوية والمتابعة بصورة الحوار التفاعلي غير الرسمي يوفران للهيئتين فرصة قيمة لدراسة التحديات الجسام التي ما زالت تؤثر على إسهام الأمم المتحدة في الحفاظ على السلام في البلدان الخارجة من الصراع.

والأزمات الأخيرة في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان هي تذكرة مؤلمة بأن جهودنا لمنع الانتكاس والعودة إلى النزاع ما زالت غير كافية وأن أدواتنا ليست ملائمة تماما. وقد ذكرتنا تلك الأزمات أيضا بأن عواقب الانتكاس يمكن أن تسبب مأساة إنسانية يعجز عنها الوصف وأن تثير عدم الاستقرار بامتداد حدود الدولة. ومجلس الأمن مكلف بالاستجابة والسعى إلى وضع حد للنزاعات العنيفة باستخدام مجموعة من الاستراتيجيات والأدوات. ولجنة بناء السلام

أنشئت في عام ٢٠٠٥ من أجل مساعدة الأمم المتحدة على النهوض بتلك الاستراتيجيات وإيجاد سبل تكميلية لتحقيق الاستقرار الطويل الأجل في البلدان الخارجة من النزاع.

ولجنة بناء السلام، جنباً إلى جنب مع صندوق بناء السلام، تواصل العمل بشكل مكثف في مجموعة من السيناريوهات المختلفة. وفي حالة لجنة بناء السلام، يجري التركيز بشكل خاص على دعم البلدان المدرجة في جدول أعمالنا. وطبيعة دعمنا ومشاركتنا تتفاوت وفقاً لطبيعة التحديات في كل حالة. وعلى الرغم من ظهور النزاع مرة أخرى في جمهورية أفريقيا الوسطى، فقد واصلت لجنة بناء السلام دعم بعثتي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، سعياً لتعزيز التعاون في المنطقة وضمان دعم الجهود المبكرة لبناء المؤسسات. وفي بوروندي، عملت اللجنة بشكل وثيق مع قيادة الأمم المتحدة والبنك الدولي بغية تكثيف واستمرار المشاركة الإقليمية والدولية في دعم المحاولات الوطنية لمواجهة التحديات السياسية والاجتماعية – الاقتصادية في البلد. وفي غينيا، ألقت اللجنة بثقلها السياسي دعماً لجهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة للمساعدة في حل الأزمة السياسية قبل الانتخابات البرلمانية هذا العام. وتشارك اللجنة حالياً في الجهود المبذولة لتعزيز قدرة البرلمان الجديد كيما يتسنى له الاضطلاع بدوره كجزء أساسي من مؤسسات الدولة والمشاركة بشكل كامل في التنمية السياسية والاقتصادية في غينيا. وعلى نحو مماثل في غينيا – بيساو، ألقت اللجنة بثقلها السياسي لدعم الجهود التي تبذلها قيادة الأمم المتحدة لضمان العودة إلى النظام الدستوري بشكل سلس واتخاذ ترتيبات سياسية أكثر شمولاً في أعقاب التغيير غير الدستوري للحكومة في عام ٢٠١٢. وإذ تقترب سيراليون من مرحلة الانتقال التاريخي من بعثة مكلفة من قبل مجلس الأمن، تواصل اللجنة توفير إطار حكومي دولي يمكن للحكومة أن تعول عليه لدعم مكاسبها السياسية والتنموية ومعالجة القضايا والتحديات القائمة. وفي كل من تلك الحالات، كان الطابع السياسي لمشاركة اللجنة يتعزز بشكل فعال من خلال التدخلات البرنامجية الاستراتيجية لصندوق بناء السلام في الوقت المناسب.

وقد أبرزت المشاركات المحددة السياق المتنوعة للجنة بناء السلام المجالات التي يتعين وضع سياسات حكومية دولية أوسع بشأنها بغية مساعدة البلدان على الحد من مخاطر النزاع. وعلى سبيل المثال، هناك حاجة للنظر في وضع أطر دولية من شأنها مساعدة البلدان على تعبئة الموارد المحلية لتمويل جهود التنمية وبناء المؤسسات الرئيسية. ونظرت لجنة بناء السلام خلال دورتها السنوية الأولى المعقودة في ٢٣ حزيران/يونيه في بعض الآليات لدعم إدرار الإيرادات المحلية ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة من البلدان الخارجة من النزاع. وتشمل تلك، في جملة أمور، مكافحة التلاعب في الفواتير التجارية وتطوير القدرات والخبرات للتفاوض على عقود منصفة مع الشركات المسؤولة عن استخراج الموارد الوطنية. ومعظم الدول الخارجة من النزاع تسعى جاهدة لتطوير أنظمة إدرار الإيرادات المحلية اللازمة للحفاظ على مؤسسات فعالة واستعادة شرعية الدولة وسلطتها بالكامل. والدعم السياسي والفني والمالي اللازم لبناء المؤسسات الحاسم الأهمية في هذا المجال بطيئ الوصول. والدعم المستدام على مر الوقت مطلب أساسي لكي تكتسب المؤسسات الجديدة المرونة ويكون بمثابة كوابح فعالة ضد تجدد النزاع. وفي نفس الوقت، فإن التدفقات المالية غير المشروعة تحرم البلدان الخارجة من النزاع من الموارد الحيوية المطلوبة أو من الخدمات الأساسية والانتعاش، وغالباً ما تتجاوز المساعدة الإنمائية من حيث الحجم.

ومن واقع الخبرة المكتسبة من عملها مع البلدان المدرجة في جدول أعمالها، يمكن للجنة أن تسلط الضوء على ثلاثة عناصر ينبغي أن تفرز جيلاً جديداً من الاستراتيجيات السياسية لتعزيز جهودنا الجماعية لمنع الانتكاس والعودة إلى النزاع.

أولاً، فيما يتعلق بالملكية الوطنية، تبرز القيادة الوطنية والالتزام السياسي الوطني كعنصرين لا غنى عنهما للسلام الدائم. وثمة حاجة إلى استراتيجيات سياسية لتشمل التدابير والحوافز التي تسمح بالإدماج الواسع في الحياة السياسية، وبالتالي ضمان استمرار أصحاب المصلحة الوطنيين الرئيسيين في المشاركة في عملية بناء السلام والالتزام بها. وكما أكد نائب الأمين العام يان إلياسون في بيانه في افتتاح الدورة السنوية للجنة بناء السلام، يجب ألا يغيب عن بالنا،

”أن المساعدات الدولية ضرورية بالطبع في حالات كثيرة، ولكن قلما تساعد على بناء عقد اجتماعي جديد. وهي قد تضعف الملكية الوطنية أيضاً. والسبيل الأمثل لمساعدة البلدان التي تمر بمرحلة انتقال بعد انتهاء النزاع يتمثل في مساعدتها على تعبئة مواردها وقدراتها الخاصة.“

وفي هذا الصدد، نؤكد كذلك على أهمية الجهود الرامية لبناء القدرات الوطنية.

ثانياً، يمكن أن تكون للمشاركة والالتزام على الصعيد الإقليمي قيمة بالغة بالنسبة للسلام المستقر والمستدام. وينبغي ضمان أن تؤخذ وجهات نظر الجهات الفاعلة الإقليمية والبلدان المجاورة ومصالحها وشواغلها في الاعتبار عند وضع استراتيجية سياسية أوسع نطاقا لدعم البلدان الخارجة من النزاع. وهناك أيضا الحاجة إلى ضمان تحقيق التماسك الإقليمي من خلال المشاركة النشطة للآليات الأقليمية ودون الإقليمية بدعم من الأمم المتحدة والشركاء الآخرين. وفي هذا الصدد، ينبغي تسليط الضوء على الديناميكية الإيجابية التي يمكن ملاحظتها الآن بين بلدان غرب أفريقيا الأربعة المدرجة على جدول أعمال لجنة بناء السلام – غينيا وغينيا – بيساو وسيراليون وليبريا – وفيما بينها والدور الذي تضطلع به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو، وهما من المنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها تلك البلدان.

ثالثاً، يجب تعزيز الاستراتيجية السياسية عن طريق التدخلات البرنامجية مع التركيز بشكل خاص على دعم بناء المؤسسات، بما يشمل الشركاء الثنائيين، والمصارف الإنمائية الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية. وثمة حاجة أيضاً إلى ترتيب أولويات الدعم للمؤسسات والآليات التي تعزز قدرة المجتمعات على إدارة التوترات، وقدرة الحكومات على توفير الخدمات الأساسية، وحماية حقوق الإنسان وتيسير الوصول إلى العدالة.

وينبغي، بالطبع، مواءمة تلك الاستراتيجيات مع السياقات الخاصة بكل بلد. وفي نفس الوقت، ينبغي متابعة تنفيذها من خلال الالتزامات الطويلة الأجل المستدامة والمتبادلة بين البلد المعني والشركاء والمنظمات الإقليمية والدولية.

أود أيضا أن أسلط الضوء على أهمية تطوير وتحسين التفاعل بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن. وكرئيس للتشكيلة القطرية الخاصة بغينيا – بيساو، شجعتني تجربتي الخاصة التي لمست من خلالها ذلك الاهتمام الكبير من جانب المجلس فيما يتعلق بالإحاطات الإعلامية التي قدمتها. والخبرة الدبلوماسية التي يتحلى بها السيد راموس – أورتا، الممثل الخاص للأمين العام، ينبغي أن تلهمنا تكريس قيمة أكبر لاستراتيجيات متعاضدة بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام. ويمكننا أن نواصل تحسين إجراءاتنا في المستقبل من أجل تعزيز المكتسبات المحتملة من التفاعل المعزز.

واللجنة تتطلع إلى مواصلة تبادل الآراء مع أعضاء المجلس بشأن تلك العناصر وغيرها في إطار الحوار التفاعلي غير الرسمي الذي ستعقده رئاسة المجلس عصر هذا اليوم.

في العام القادم، يشرع مجلس الأمن والجمعية العامة في الاستعراض العشري الشامل لهيكلية الأمم المتحدة لبناء السلام. ويجب أن يكون نهجنا الجماعي لمنع العودة إلى النزاع، فضلاً عن نجاحاتنا وإخفاقاتنا، جانباً أساسياً في ذلك الاستعراض. وثمة حاجة إلى تعميق التحليل، بدعم من الأمثلة القطرية،

وكيف يتسنى للجهود المتعددة الأوجه للأمم المتحدة أن تسهم في إرساء السلام الطويل الأجل والمستدام. وينبغي أيضا تحليل كيف أحدثت الولايات السياسية للأمم المتحدة والممارسات العملية الناشئة فرقاً حقيقياً في البلدان المتأثرة بالنزاع أو الخارجة منه. واللجنة سوف تستفيد من ذلك التحليل ومن نتائج استعراض عام ٢٠١٥ إذ تسعى إلى زيادة تعزيز وتعميق وتركيز وظيفتها الاستشارية للمجلس ودعمها لقيادة الأمم المتحدة في الميدان ونحن نتصدى بشكل جماعي لتعقد حالات ما بعد النزاع ومحاولة منع تكرار النزاع.

أخيراً، وقبل أن أختتم بياني، أود أن أعرب عن امتناني وأن أقر بالمشورة الحكيمة والمهنية بدرجة عالية التي تلقيتها من الأمين العام المساعد، السيدة جودي تشنغ هوبكنز، التي تتأهب لتولي مسؤوليات جديدة. أود أيضا أن أشكر فريقها على دعمه لعمل اللجنة وأنشطتها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد دي أغيار باتريوتا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيدة أوغو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): أريد أن أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة لمناقشة تقرير لجنة بناء السلام بشأن دورتها السابعة (S/2014/67). وأود أن أشكر سعادة السيد أنطونيو دي أغيار باتريوتا، الممثل الدائم للبرازيل، على قيادته الملتزمة للجنة بناء السلام، وعلى إحاطته الإعلامية النيرة للغاية التي قدمها صباح هذا اليوم.

وأود أيضا أن أشكر سعادة السيد فلاديمير دروبنياك، الممثل الدائم لكرواتيا، والرئيس السابق للجنة بناء السلام، على البيان الذي أدلى به في الدورة السابعة للجنة. وتشيد نيجيريا برؤساء التشكيلات القطرية المخصصة، ومكتب دعم بناء السلام، على تعزيزهم لعمل اللجنة. ونحن مدينون كثيرا لرواندا على ترؤسها لعمل لجنة بناء السلام الرامي إلى تحسين العلاقات بين مجلس الأمن واللجنة.

وأرى أن المناقشة السنوية بشأن التقرير عن أعمال لجنة بناء السلام ستتيح الفرصة لاستعراض عمل لجنة بناء السلام وتشكيلاتها المختلفة، فضلا عن التفكير في أفضل السبل لدعم الجهود التي تبذلها البلدان الخارجة من النزاع بغية تجنب الانتكاس إليه مرة أخرى. وفي الواقع، فإنه من المفيد أن أشار تقرير صدر مؤخرا عن البنك الدولي بعنوان ”الانتكاس إلى النزاع واستدامة السلام بعد انتهاء النزاع“ إلى أن نسبة ٩٠ في المائة من النزاعات التي شهدها العقد الماضي، قد حدثت في البلدان التي سبق أن واجهت الحرب الأهلية. ووفقا لذلك التقرير، فإن معضلة الحرب الأهلية لا تكمن في التحدي المتمثل في منع نشوب النزاعات، بل في إنهاء تلك التي نشبت بالفعل بشكل دائم. ولذلك السبب، فإنه يجب علينا إيجاد حلول دائمة ومستدامة من شأنها معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وليس مجرد أعراضها.

وتود نيجيريا أن تعلّق على بعض المسائل التي شدد عليها تقرير لجنة بناء السلام لعام ٢٠١٤، بما في ذلك أساليب عمل اللجنة، والعلاقات بينها والأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، وتعبئة الموارد، وأهمية تحقيق التماسك اللازم لتنسيق أنشطة أصحاب المصلحة، والدور الذي تضطلع به الدول الأعضاء.

ونرحب بجهود لجنة بناء السلام الساعية إلى إدخال تحسينات على تيسير مشاركة الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والشركاء الدوليين في تحقيق أهداف اللجنة وتولي قيادتها. ونحيط علما بنتائج مختلف المشاورات غير الرسمية التي عقدت على مستوى العمل في الفترة بين شباط/فبراير وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. ونشيد على وجه الخصوص، بتجميع موجز يغطي الجوانب المتعلقة بمشاركة اللجنة في بلدان بعينها، فضلا عن كونه مرجعا مفيدا لرؤساء التشكيلات القطرية والشركاء الخارجيين.

وبالقدر ذاته من الأهمية كان قرار اللجنة التنظيمية بشأن عقد دورة سنوية للجنة بناء السلام بهدف تيسير التفاعل والمشاركة على نحو وثيق بين أصحاب المصلحة في نيويورك وعواصم الدول الأعضاء. ويسرنا أن نلاحظ أن هذا القرار قد بدأ تنفيذه في الدورة السنوية الأولى للجنة بناء السلام المعقودة في ٢٣ حزيران/يونيه. وقد تناولت تلك الدورة – التي نرى أنها حققت نجاحا كبيرا – التحديات التي تواجه بناء السلام بعد انتهاء النزاع، وأحاطت علما بالدروس المستفادة حتى الآن في تعزيز عمل لجنة بناء السلام. ونرى أن عقد الدورة السنوية للجنة تحسن كبير في أساليب عملها ما دام يسمح بإجراء المناقشات على نطاق واسع بشأن المسائل الهامة المتعلقة بوضع المبادئ التوجيهية للجنة.

وبالرغم من تلك الإنجازات، فإن أصحاب المصلحة يتفقون – على نطاق واسع – على إمكانية زيادة تحسين أساليب عمل اللجنة. ونرى في ذلك الصدد، أنه ينبغي إعادة النظر – عند الاقتضاء – في بعض عناصر النظام الداخلي للجنة بناء السلام التي استمر العمل بها منذ إنشاء اللجنة بغرض تحسينها، قياسا إلى أهداف اللجنة. وفي الواقع، ينبغي أن يكون ذلك أولوية رئيسية في عملية الاستعراض لعام ٢٠١٥.

ويرتهن تحسين أداء لجنة بناء السلام، جزئيا، بعلاقاتها مع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، وخاصة المجلس. ونذكر في ذلك الصدد أن المجلس قد أعرب في قراره ٢٠٨٦ (٢٠١٣) عن رغبته في الاستفادة مما تقدمه اللجنة من مشورة ونشاطها في مجال الدعوة والأدوار التي اضطلعت بها في تعبئة الموارد في أنشطة بناء السلام، فضلا عن تسخير تلك الأدوار لوضع نهج أكثر اتساقا فيما يتعلق بولايات حفظ السلام المتعددة الأبعاد في البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة. ولأجل تحقيق تلك الأهداف، ينبغي تعزيز الدور الاستشاري للجنة لدى مجلس الأمن والاستفادة من خبرتها في جميع المسائل التي تدخل في نطاق اختصاصها. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تضطلع اللجنة بدور محوري في دعم البلدان الخارجة من النزاع.

وفي عصرنا هذا، يبدو أن لجنة بناء السلام تعمل في بيئة تتسم بكثرة الهيئات. ويقتضي ذلك تحسين التنسيق والاتساق بغية التحديد الواضح للمسؤوليات بين الجهات المعنية الرئيسية في هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، بهدف منع ازدواجية الجهود وتحقيق أقصى قدر من النتائج. وبعبارات أكثر تحديدا، فإن التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به هام للغاية بالنسبة لأنشطة الإنعاش في البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام. ويتطلب ذلك تقديم تبرعات مالية أكبر إلى صندوق بناء السلام، علاوة على دعم الجهود التي يبذلها رؤساء التشكيلات القطرية للجنة بناء السلام في البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة.

لقد تعلمنا على مدى السنين أن الملكية الوطنية وشمول الجميع يشكلان مبدأين أساسيين لعمليات بناء السلام بعد انتهاء النزاع. وينبغي أن يسترشد بتلك المبادئ جميع أصحاب المصلحة والشركاء الإنمائيين الذين يشاركون بنشاط في عمليات بناء السلام على الصعيدين الوطني والدولي على السواء، أثناء مساعدتهم البلدان الخارجة من النزاعات في جهود الإنعاش. والأهم من ذلك، يجب أن يتخطى الإعراب عن الدعم مجرد الخطابة والتشدق ليمضي نحو اتخاذ إجراءات محددة يجب أن تكون موجهة نحو تحقيق النتائج. وفي ذلك الصدد، توفر نيجيريا خبرتها الفنية من خلال هيئة المعونة التقنية، في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب بهدف دعم البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام في تلبية الاحتياجات اللازمة لها لبناء قدراتها المدنية. وندعو الدول الأعضاء القادرة على تقديم المساعدة لإنشاء شراكات مماثلة مع البلدان المعنية إلى أن تفعل ذلك باعتباره وسيلة لاستكمال جهودها الرامية إلى بناء قدراتها الوطنية.

ونيجيريا ملتزمة التزاما ثابتا بجهود بناء السلام التي تبذلها الأمم المتحدة. فقد كنا في الصفوف الأمامية لعمليات حفظ السلام على النطاق العالمي، ولجهود بناء السلام، فضلا عن كوننا عضوا في اللجنة التنظيمية التابعة للجنة بناء السلام منذ إنشائها. ولا شك أن نيجيريا عضو في جميع التشكيلات القطرية التابعة للجنة بناء السلام. وسنواصل المشاركة الكاملة في المناقشات المتعلقة بنطاق ومضمون عملية استعراض هيكل بناء السلام لعام ٢٠١٥ ونرحب بعملية المداولات والمشاورات الجارية بشأن هذه المسألة، ونتطلع إلى الاستعراض الثاني لعمل لجنة بناء السلام، الأمر الذي من شأنه أن يعزز تلك الهيئة الحكومية الدولية الحديثة العهد، ويدفع بها نحو تحقيق إمكاناتها الكاملة.

السيدة كينغ (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): نود أن نعرب عن تقديرنا لرواندا على دورها القيادي في بناء السلام، بما في ذلك العلاقة بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام. وأشكر السفير فلاديمير دروبنياك، والسفير أنتونيو باتريوتا، على إحاطتيهما الإعلاميتين هذا الصباح.

إن جلسة اليوم تتيح لنا فرصة هامة للتفكير في جهود بناء السلام التي تبذلها الأمم المتحدة في الفترة المفضية إلى الاستعراض العشري الذي سيعقد العام المقبل. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن نذكر منشأ لجنة بناء السلام والدوافع وراء إنشائها. وقد أشار كوفي عنان إلى وجود فجوة كبيرة في الآلية المؤسسية للأمم المتحدة. ذلك أن الأمم المتحدة ما تزال تفتقر إلى آلية رسمية لدعم عملية انتقال البلدان الخارجة من النزاع إلى مرحلة الاستقرار، ولمواصلة الاهتمام الدولي فيما بعد النزاع بصورة تتجاوز مجرد الإثارة الإعلامية.

وأحرزت لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام تقدما أساسيا في سد تلك الفجوة، بالدعم البالغ الأهمية من مكتب دعم بناء السلام. ومنذ إنشاء لجنة بناء السلام، في عام ٢٠٠٥، تطورت جهود بناء السلام إلى حد كبير. ويشمل تقرير لجنة بناء السلام (S/2014/67) الذي نناقشه اليوم قصص نجاح برهنت فيها التشكيلات القطرية المخصصة لكل بلد على حدة على قيمتها. وشهدنا الانتقال في سيراليون من مرحلة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، التي اضطلعت فيها لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام بدور لسد الفجوات في مواصلة الاهتمام الدولي والتخفيف من حدة ما يسمى بهاوية التمويل.

وتحرز ليبريا بشكل مماثل تقدما في مرحلتها الانتقالية، بدعم من التشكيلة القطرية للجنة بناء السلام. ولكننا شهدنا أيضا الانتكاس في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان مما سبب معاناة بالغة وبدد مكاسب التنمية وهدد الاستقرار الإقليمي. ونناشد لجنة بناء السلام مواصلة العمل مع مجلس الأمن خلال عملية إنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لحفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وشهدنا نشأة مجموعة البلدان السبعة الموسعة والخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة، اللتين تدافعان عن الملكية والقيادة الوطنية لمسار البلد نفسه نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة بطريقة عملية للغاية. ونشيد بقيادة تيمور – ليشتي وشركائها بشأن تلك الخطة الهامة.

كما عقدنا من فورنا الدورة السنوية الأولى للجنة بناء السلام، التي أبرز فيها نائب الأمين العام أن أفضل سبيل لمساعدة بلدان ما بعد انتهاء النزاع كان معاونتها في بناء مستقبلها بالذات. ونشاطر الرأي القائل إن قدرات البلدان على زيادة إيراداتها بالذات، بما في ذلك من خلال فرض الضرائب وعلى مكافحة التدفقات غير القانونية عن طريق دعم العمل بشأن الفساد والرشوة وشفافية المعلومات المتعلقة بالضرائب، على سبيل المثال، أمر بالغ الأهمية لجهود بناء السلام.

وينبغي أن تشكل تلك المساعدة التحولية عنصرا أساسيا لوظيفة بناء السلام، ونحن نرحب ترحيبا حارا بالتركيز على هذا الجانب في الدورة السنوية الأولى للجنة بناء السلام.

وتطور صندوق بناء السلام إلى آلية فعالة لتقديم التمويل السريع والمرن وتحمل المخاطر وسد الفجوات الهامة. ونشيد بزيادة انخراط صندوق بناء السلام في دعم بناء السلام بعد انتهاء النزاع – في بابوا غينيا الجديدة على سبيل المثال. وبإجراء الاستفتاء على المركز السياسي لبوغانفيل في المستقبل المقرر في الفترة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٢٠، ستكون الاعوام القليلة المقبلة بالغة الأهمية لتوطيد عملية بناء السلام.

ويسرنا أن المساواة بين الجنسيين وتمكين المرأة محط تركيز خطة عمل صندوق بناء السلام للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، بالرغم من اننا لا نزال بعيدين للغاية من تحقيق الهدف المتمثل في تخصيص نسبة ١٥ في المائة من التمويل للمشاريع المركزة على المساواة بين الجنسيين. ويلزم أن نقوم بعمل أفضل بشأن ذلك.

ونرحب بحقيقة وجود المزيد من الأطراف الفاعلة في الوقت الحالي في مجال بناء السلام. فالبنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى تركز بقوة على مسائل ما بعد انتهاء النزاع، مثلها مثل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وذلك يؤدي إلى الاستفادة من نطاق قيم للخبرة والتحليل.

ولذلك ينبغي لاستعراض هيكل بناء السلام لعام ٢٠١٥، المكلف بان يكون شاملا، أن يأخذ بعين الاعتبار تلك التطورات. وعليه أن يتخذ كنقطة انطلاق له الغرض الأصلي المتمثل في هيكل بناء السلام – وهو تحديدا، الفجوة الواسعة – لأن من الواضح انه لا تزال هناك فجوات هامة قائمة.

كما ينبغي أن ننظر في النطاق الكامل للأطراف الفاعلة المشاركة في بناء السلام، بما في ذلك صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، لضمان تعزيزنا للاتساق والتنسيق في كامل منظومة الأمم المتحدة. وعلينا أن نتجنب الانقسامات المصطنعة بين بناء السلام وهيكل التنمية التابع للأمم المتحدة. وينبغي أن يقدم الاستعراض توصيات لجهاز الأمم المتحدة الانمائي يمكن تناولها في الاستعراض الشامل المقبل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات، في عام ٢٠١٦، لتمكين الجهاز من الاضطلاع بدوره كاملا في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وإحدى المسائل الأساسية لمجلس الأمن هي طابع العلاقة بين المجلس وهيكل بناء السلام. ويتيح الاستعراض فرصة لنا لكي نصوغ بوضوح كيفية تمكن لجنة بناء السلام من استكمال أعمال المجلس بأكبر صورة فعالة. وما فتئت أستراليا مناصرا مستمرا لتعميق تلك العلاقة بزيادة وتيرة التفاعل الرسمي وغير الرسمي. وعلينا التسجيع الفعال للانخراط بين الهيئتين. ويمكن للجنة بناء السلام أن تعمل بوصفها آلية للإنذار المبكر ومصدرا رئيسيا لتقديم المشورة. ونتفق مع رئيس لجنة بناء السلام على أن على المجلس أن يستفيد من تلك المشورة بطريقة مدروسة وذات مغزى.

وتقدم التشكيلة القطرية المخصصة لبوروندي دراسة حالة جيدة للقيمة المضافة التي يمكن أن تقدمها لجنة بناء السلام للمجلس في وقت حساس في عملية بناء السلام في بوروندي. واتسم تعاون التشكيلة مع المجلس بالأهمية. ونامل أن يستمر ذلك وان تتخذ بوروندي الإجراءات اللازمة للمحافظة على الاستقرار وإجراء انتخابات حرة ونزيهة في عام ٢٠١٥.

وفي الختام، يلزم أن نتذكر أن بناء السلام عملية معقدة وإنها، كما قال آخرون صباح هذا اليوم، محددة السياقات للغاية. فهي تتعلق ببناء ثقة المواطنين بحكومتهم وبتجديد تلك الثقة. وعلى لجنة بناء السلام أن تضمن أن تحظى الأمم المتحدة بأكثر الهياكل الفعالة للمساعدة في كفالة نجاة الأشخاص البالغ عددهم ٥،١ ملايين الذي يعيشون في البلدان المتأثرة بأعمال العنف والنزاع من الآثار المدمرة للانتكاس، وإتاحة الفرصة لهم ليعيشوا حياتهم في بيئة مستقرة وآمنة. ونتطلع إلى تقرير كانون الأول/ديسمبر الذي يقدمه الأمين العام عن بناء السلام في أعقاب انتهاء النزاع والى إتاحة فرصة لمناقشة الأعمال الإضافية التي يمكن أن يقوم بها المجلس لتعزيز بناء السلام الفعال والمتسق الذي تضطلع به الأمم المتحدة.

السيد مانغارال (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الرئاسة البوروندية للمجلس على تنظيم هذه المناقشة السنوية بشأن أعمال الدورة السابعة للجنة بناء السلام. كما أشكر السيد فلاديمير دروبنياك ممثل كرواتيا والسيد أنطونيو دي أغيار باتريوتا ممثل البرازيل على الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدماهما.

أولا وقبل كل شيء، أود أن أرحب بالاحتفال بيوم بناء السلام وبعقد الدورة السنوية الأولى للجنة في ٢٣ حزيران/يونيه. ونشيد بالمناقشات غير الرسمية التي أطلقتها اللجنة التنظيمية وأيضا بالشراكة الجديدة بين مكتب دعم بناء السلام ومؤسسة داغ همرشولد. كما نشيد بعقد الحوار التفاعلي غير الرسمي في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣، الذي مكن أعضاء مجلس الأمن وفريق الرئيس والبلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام من تحديد الآفاق لتطوير الشراكة بين المجلس واللجنة. وفي ذلك الصدد، نرحب بتعيين رواندا منسقا لعملية غير رسمية لتقييم واستعراض التقدم المحرز والتحديات المواجهة في إدارة العلاقات بين هاتين الهيئتين.

كما نؤكد مجددا على الدور الهام الذي تضطلع به اللجنة في تقييم المخاطر والفجوات المحتملة في جهود لجنة بناء السلام المبذولة في البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة، ومتابعة مستوى الاهتمام الذي توليه الأطراف الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية وانخراطها، وتعزيز الاتساق والتنسيق في السياسات الوطنية، وأنشطة الأمم المتحدة والكيانات الأخرى وأهدافها، وأيضا في إنجاح المراحل الانتقالية لبعثات الأمم المتحدة في البلدان المدرجة في جدول أعمالها.

ونشيد بالدعم المقدم لمرحلة انتقال مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون فضلا عن المرحلة الانتقالية للبلد ذاته. وباعتماد برنامج تحقيق الازدهار وبدء عملية انتقال مكتب بناء السلام في سيراليون وسحبه، فان أعمال ومهام اللجنة في سيراليون بحاجة إلى إعادة تركيزها وتكييفها على الاحتياجات المحددة وإجراء تقييم للحالة على أرض الواقع. وفي ذلك الصدد، نشيد بالحوار المستمر مع حكومة سيراليون وشركائها. ونناشد المجتمع الدولي مواصلة تلبية احتياجات البلد فيما يتعلق ببناء السلام.

كما نشيد بالدعم المقدم لبوروندي في متابعة مؤتمر جنيف لشركاء التنمية في عام ٢٠١٢، ونشيد بأنشطة متابعة المؤتمر المعني في رفع الوعي وفيما يتعلق بالتحضيرات لإجراء الانتخابات في عام ٢٠١٥.

وعلى ذات النحو، نشيد أيضا بالدعم المقدم لليبريا في تخطيط وإطلاق عملية المصالحة الوطنية، فضلا عن دعم الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة والمنطقة في الإعداد للانتخابات التشريعية في غينيا. كما نرحب بإطلاق حكومة ليبريا خريطة الطريق لتضميد الجراح وبناء السلام والمصالحة على الصعيد الوطني وبرنامج بالافا هت الوطني. ونناشد اللجنة بذل جهود منسقة مع الحكومة وشركائها لتنفيذهما. كما ننوه بعقد حلقة عمل بشأن إصلاح قطاع الأمن من أجل تعزيز الصلات بين الأطراف الفعالة في مجال العدالة والأمن وبينها والجهاز التشريعي.

ونشير إلى أن مرفق الاستجابة الفورية في صندوق بناء السلام قدم مبلغ ٥ ملايين دولار لتيسير أعمال مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو بغية مساعدة البلد على مواصلة عملية إعادة بسط النظام الدستوري.

ونعرب عن استيائنا من الصعوبات التي واجهتها اللجنة في غينيا – بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى بسبب التغييرات غير الدستورية التي جرت هناك.

كما نشير إلى أن برنامج حشد الموارد مكن من تعزيز تنفيذ برنامج الإصلاحات السياسية والاقتصادية والنهوض بها، والى انه، بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، سددت نسبة ٥٢ في المائة تقريبا من التبرعات التي يبلغ قدرها ٥ ،٢ بلايين دولار.

ونرحب بالشراكة القائمة بين المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية ضمن إطار متعدد الأبعاد، بما في ذلك دعم الإجراءات المتخذة من جانب الدول لتعبئة الموارد. في هذا السياق، أظهرت تجربة بوروندي، لا سيما النتائج الإيجابية التي حققتها الشعبة المالية، أن تعزيز قدرات البلدان على توليد الأموال المحلية يمكنها من أن تموّل بنفسها عملياتها ذات الأولوية في مجالي إعادة الإعمار وبناء السلام. ويمكن تقاسم هذه الخبرة مع بلدان أخرى مدرجة على جدول أعمال لجنة بناء السلام.

نحن نشجع الجهود الرامية إلى إيجاد السبل والوسائل الكفيلة بإشراك القطاع الخاص، مع التركيز على النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل في البلدان الخارجة من النزاع. ونرحب بتعزيز اتساق إجراءات بناء السلام في البلدان المعنية والتنسيق بين اللجنة وصندوق بناء السلام في هذا الصدد، ونشجع تعزيز الشراكة بين اللجنة وكبار مسؤولي الأمم المتحدة في الميدان. ونرحب أيضا بالمشاورات غير الرسمية التي أفضت إلى أساليب العمل الجديدة للجنة بمشاركة البلدان المدرجة في جدول أعمالها، والتعلم المتبادل فيما بين التشكيلات القطرية، وعقد الدورات السنوية للجنة لإتاحة تفاعلٍ أعمق وتعاون أوثق فيما بين الجهات الفاعلة في نيويورك وتلك الموجودة في الميدان وفي عواصم الدول الأعضاء.

ونحيط علما بالمناقشات التي أجرتها اللجنة للنظر في مجالات العمل الأربعة – ألا وهي العمل في الميدان، والنتائج والآثار، وأشكال التعاون، والانتقال والنتائج – بوصفها لب برنامج عملها المقبل. ويحض بلدي لجنة بناء السلام على عقد مناقشات أخرى مثل هذه، حسب الاقتضاء. ونحيط علما باستنتاجات برنامج العمل، لا سيما فيما يتعلق بالأمور المستقبلية المتصلة بأدوار أعضاء اللجنة، فضلا عن الدور الذي تضطلع به الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة فيما يخص البعد الاستراتيجي للوظائف الأساسية للجنة وأساليب عملها والأعمال التحضيرية لاستعراض عام ٢٠١٥.

وترحب تشاد بمراعاة مسائل المساواة بين الجنسين في أعمال اللجنة، وترحب بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة في دراسة دور المرأة في جهود الإصلاح في البلدان بعد انتهاء النزاع. في هذا السياق، من الضروري زيادة الوعي والاستفادة من الدروس. إن تحرير المرأة اقتصاديا يمكن بالفعل أن يسهم في النمو الاقتصادي الفعال في البلدان الخارجة من النزاع، فضلا عن تحسين نوعية الحياة والأثر الاجتماعي لسياسات وجهود الانتعاش الاقتصادي. ونشجع تحرير المرأة ومشاركتها في جهود الإنعاش في البلدان الخارجة من الصراع، ونحث على إزالة كل العقبات التي تحول دون وصول المرأة إلى العدالة، والموارد المالية والمشاركة الاقتصادية. علاوة على ذلك، فإن من المهم مراعاة البعد الجنساني في عملية المصالحة الوطنية. يمكن للجنة أن تساعد البلدان على إنشاء عمليات مصالحة تولي الاعتبار الواجب لدور المرأة.

وفي الختام، ترحب تشاد بدور لجنة بناء السلام في البلدان المدرجة في جدول أعمالها، وتدعو إلى تعزيز دورها في مجال الدعوة، وتعبئة الموارد، ووضع استراتيجيات متكاملة ترمي إلى بناء السلام والمصالحة بعد انتهاء النزاع. ومع ذلك، فإن القلق يساور تشاد إزاء العديد من التحديات المتبقية، بخاصة في جمهورية أفريقيا الوسطى، والسودان، وجنوب السودان وفي بلدان أخرى. ونتطلع إلى استعراض السنوات العشر لبناء السلام الذي سيجري في عام ٢٠١٥ من أجل تقييم التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الرئيسية التي وضعت في أعقاب استعراض عام ٢٠١٠، ولتقييم التحديات التي ما زالت قائمة.

السيد باوبليس (ليتوانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير فلاديمير دروبنياك، الرئيس السابق للجنة بناء السلام،

والسفير أنطونيو دي أغويار باتريوتا، الرئيس الحالي للجنة بناء السلام على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين.

تثمن ليتوانيا عالياً مساهمة لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام في دعم السلام الدائم والتنمية المستدامة في عدد من البلدان الخارجة من النزاع. يجب حسن استغلال قدرات اللجنة في مجال الاستشارات والدعوة وتعبئة الموارد. وتحظى عمليات بناء السلام المعقدة بالمزيد من الاهتمام على نحو ما يتبين من زيادة عدد البعثات السياسية للأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. ولا يزال التكامل والاتساق في أنشطة حفظ السلام وبناء السلام من الأمور البالغة الأهمية.

في السنة الماضية، حققت لجنة بناء السلام نتائج مشجعة. ففي بوروندي، شاركت اللجنة في مبادرات رفيعة المستوى في مجال الدعوة، ودعمت الحوار السياسي والعملية التحضيرية لانتخابات عام ٢٠١٥. وفي ليبريا، كان للدعم الذي قدمته لجنة بناء السلام لتنفيذ البرنامج ”بالافا هت“ الوطني دور حاسم في تحقيق الاتساق في عملية المصالحة الوطنية المزمعة. وقد أحرز تقدم مثير للإعجاب في سيراليون بينما يستدعي الخفض التدريجي لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون إلى إعادة تركيز أنشطة اللجنة. على ضوء الانتخابات المقبلة في عام ٢٠١٥ في العديد من البلدان المدرجة على جدول أعمال اللجنة، ينبغي أن تظل اللجنة منخرطة بنشاط دعماً للحوار السياسي وغيره من العمليات التحضيرية.

نود أن نسلط الضوء على ثلاثة عناصر رئيسية من أجل بناء السلام المستدام. أولا، ما زال بناء المؤسسات الوطنية عاملا أساسيا لمنع الوقوع من جديد في دائرة الصراع. في عملية البناء، لا يقل في الأهمية التركيزُ على الكيفية التي يمكن بها الاستفادة من تلك المؤسسات.

ثانيا، ثمة جانب حاسم آخر هو الملكية الوطنية. لا يمكن الاستعانة بجهات خارجية لتتولى بناء السلام. بل يجب تملُّكه محليا. ومن المهم إشراك المجتمعات المحلية في عملية بناء السلام، والحؤول دون أن يظل بناء السلام مساهمة أجنبية خالصة. تقوية المجتمعات وزيادة قدرتها على التكيف والصمود أمام الأزمات من العوامل الأساسية في تقييم مدى نجاح بناء السلام.

ثالثا، تستطيع المرأة، بل ينبغي لها، أن تؤدي دورا نشطا للغاية، ليس فقط في حل الصراعات، بل أيضا في أنشطة بناء السلام. لا تزال المرأة، مع استثناءات نادرة، مهمشة بوصفها شخصاً فاعلا في جهود إعادة بناء المجتمعات المحلية والدول التي مزقتها الحرب. فهي التي تتحمل وطأة الصراع. ينبغي أن تكون المرأة في وضع يمكنها من السير في طريق التمكين بأن تشارك مشاركة كاملة في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية في فترة ما بعد الحرب.

نحن ندعم الدور الاستشاري للجنة بناء السلام ،كما نشجع على تعزيز الروابط بين اللجنة ومجلس الأمن. ينبغي أن يظل التفاعل بين الهيئتين استباقيا من كلا الطرفين. ونرى أن الإحاطات الإعلامية الدورية التقييمية الخاصة بكل حالة تمثل أداة مفيدة لعمل كلا الهيئتين وتزودهما بالمعلومات. ينبغي أن توجه اللجنة انتباه المجلس إلى الأزمات الناشئة في البلدان المدرجة في جدول أعمالها. فضلاً عن ذلك، نحن نتفق على أن لجنة بناء السلام يمكنها وينبغي لها أن تؤدي دورا حينما ينظر المجلس في تحديد الولايات وفي عمليات الانتقال التي تشهدها بعثات الأمم المتحدة.

ونرحب بأي حوار أكثر استباقاً بين لجنة بناء السلام والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. والشراكات بين لجنة بناء السلام والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص والمنظمات الخيرية مهمةٌ أيضاً. ونعتقد أنه ينبغي المضي قدماً في العمل في ذلك الاتجاه من أجل تعبئة الموارد، وتحديد الثغرات التمويلية، وتجنب أي ازدواجية محتملة.

وندعم كذلك ونشجع التبادلات فيما بين بلدان الجنوب في جهود بناء السلام. وكان هناك عدد من الأمثلة لهذا التعاون الناجح. في كوت ديفوار، دعمت الخبرة المكتسبة من بوروندي وليبريا والسنغال عملية إصلاح القطاع الأمني. وفي ليبريا، قدمت رواندا قدرات متخصصة في مجالي قيادة الشرطة وإدارتها. وفي جنوب السودان، استفادة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان من الخبرة الفنية من سيراليون في مجال الأعمال التشريعية.

وفي الختام، فإن بناء السلام عملية طويلة ودقيقة، يشارك فيها العديد من الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة باختلاف مصالحهم ورؤاهم. نحن نثمن هذه المناقشة، ونتطلع إلى التحاور بعد ظهر اليوم. لدينا الكثير لنتعلمه ونستقي منه الدروس، تمهيدا للاستعراض الشامل لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام في عام ٢٠١٥.

السيد هان تشونغي (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على تنظيمكم جلسة اليوم بشأن الموضوع الهام المتمثل في بناء السلام بعد انتهاء الصراع. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للسفير فلاديمير دروبنياك والسفير أنطونيو دي أغويار باتريوتا على مساهماتهما ودورهما القيادي.

لقد كانت الدورة السنوية الأولى للجنة بناء السلام، التي عقدت الشهر الماضي، خطوة مهمة إلى الأمام وصولاً إلى ارتقاء نوعي من خلال إجراء استعراض شامل للإنجازات والتحديات المتعلقة ببناء السلام.

إن دراسة ما تنفرد به كل حالة من حالات ما بعد انتهاء النزاع مهمة معقدة جدا. وتبين الأدلة المستمدة من التجربة العملية أن وجود نفس المدخلات لا يضمن نفس النتائج. ويمكن أن تشمل المتغيرات الرئيسية درجة من وضوح الرؤية الوطنية وقوة التزام القيادة الوطنية تجاه شعبها. ومع ذلك، فإن الدعم الدولي وتعزيز الملكية الوطنية لا يستبعد أحدهما الآخر.

ونعتقد أنه يمكن للجنة بناء السلام ومجلس الأمن أن يسهما إسهاما إيجابيا في تعزيز وحدة المجتمعات الخارجة من صراعات وتقديم المساعدة لأصحاب المصلحة في عملية بناء الدولة.

من الضروري أن يرصد مجلس الأمن بحذر طبيعة التعاون بين الشركاء الرئيسيين من أجل بناء السلام بعد انتهاء حالات النزاع، بما في ذلك لجنة بناء السلام. وأود اليوم أن أشدد على ثلاث نقاط تتصل بالشراكة بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن.

أولا، إن تعزيز التعاون بين الهيئتين يمكن أن يسهم في الكشف عن أي احتمال للعودة إلى النزاع، ومن ثم الحيلولة دون ذلك. وفي حين لا تنجح دائما بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة في إصدار إنذارات مبكرة، يمكن للعناصر المختلفة للجنة بناء السلام التي تنطوي على إمكانية دراسة الحالة بفعالية ودقة على أرض الواقع واسترعاء اهتمام المجتمع الدولي إليها. من هنا، يجب على المجلس ولجنة بناء السلام ترسيخ جهودهما المشتركة لعمليات الاستعراض الدوري لتقييم كل حالة على حدة. وفي هذا الصدد، نعرب عن تقديرنا إلى رواندا لدورها بوصفها منسقا للتفاعل بين الهيئتين. كما اضطلع رؤساء التشكيلات الخاصة ببلدان محددة بأدوار هامة في تعزيز تبادل الآراء مع المجلس.

ثانيا، إن الحفاظ على الاتساق أمر جوهري لبناء السلام، كما شدد على ذلك أيضا رؤساء لجنة بناء السلام في بيانيهما هذا الصباح. وعلى الرغم من أن لجنة بناء السلام ذاتها لا تقوم بتنسيق العمليات الميدانية، يمكنها أن تبلغ الأطراف المعنية الرئيسية وتذكرها بالمناطق التي تكمن فيها الثغرات الاستراتيجية وتوعز إليها بالمجالات التي يتعين إيلائها أولية. ومن أجل القيام بذلك، ينبغي على لجنة بناء السلام توسيع نطاق عملها وتعميق درايتها باستخدام الدروس المستفادة والاستعراضات الاستراتيجية.

كما يمكن للجنة بناء السلام ومجلس الأمن اتباع نهج في تقسيم العمل يمكن من زيادة المزايا النسبية إلى الحد الأقصى.

وتتناول لجنة بناء السلام جدول أعمال أقل حساسية من الناحية السياسية، ويمكنها استغلال قدراتها من أجل تعبئة الموارد. ونعتقد أن بوسع مجلس الأمن أن يمكّن بفعالية التشكيلات الخاصة ببلدان محددة من خلال دعم أنشطة لجنة بناء السلام في قرارات مجلس الأمن.

ثالثا، ينبغي أن تكون لجنة بناء السلام قادرة على الاضطلاع بدور استشاري فيما يخص القيمة المضافة. ويجري التشجيع على عقد الاجتماعات المنتظمة والتفاعل غير الرسمي بين قادة لجنة بناء السلام والقيادة العليا في الأمم المتحدة من أجل صقل منظور لجنة بناء السلام. ويمكن أن يكون النطاق الواسع للجنة بناء السلام أداة لتعزيز الفهم الشامل لحالات ما بعد انتهاء النزاع.

غالبا ما تكمن الأسباب الجذرية للنزاع في التخلف أو الإجحاف أو الثقافة السياسية التي في ظلها يستأثر الفائز بكل شيء. وتتطلب جميع هذه المشاكل معالجات طويلة الأجل تتجاوز حفظ السلام والوجود السياسي. وينبغي على لجنة بناء السلام بما لها من دور مناصر في مجال الدعوة أن تعمل على تبقي على الاهتمام العالمي منصبا على عملها، مع رؤية طويلة الأجل، بالتعاون مع الشركاء الرئيسيين، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية.

في الختام، إن إقامة التآزر بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن مهمة طويلة الأجل. وخلال العقد الذي مر على انطلاق عمل اللجنة، ما انفك مجلس الأمن ولجنة بناء السلام يعملان بكد من أجل إقامة شراكة قوية مبنية على العلاقة التكاملية بينهما. وتأمل جمهورية كوريا أن يكون استعراض عام ٢٠١٥ لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام خطوة مهمة أخرى إلى الأمام في هذا الاتجاه.

السيد عميش (الأردن) أود في البداية أن اتقدم بالشكر إلى كل الممثل الدائم لكرواتيا لدى الأمم المتحدة، والممثل الدائم لجمهورية البرازيل لدى الأمم المتحدة على إحاطتيهما الإعلاميتين هذا الصباح.

في هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن إنهاء نزاع ما ووقف القتال، لا يعنيان تحقيق السلام ما دامت أسباب هذا النزاع متجذرة، الأمر الذي يدفع إلى دوامة العنف من جديد، وبالتالي لا بد من بحث الأسباب الجذرية للنزاع والسعي إلى معالجتها. وهو ما ذكره الأمين العام الأسبق السيد كوفي عنان في تقريره الصادر في عام ١٩٩٨ بأن ما قصده بعبارة بناء السلام بعد انتهاء الصراع هو الاجراءات المتخذة في نهاية الصراع لتعزيز السلام ومنع عودة المجابهة المسلحة.

إن مفهوم بناء السلام يتضمن رؤية لمرحلة ما بعد انتهاء النزاعات المسلحة ويعالج مرحلة حساسة تعقب النزاعات المسلحة على اختلاف أنواعها، إلا أنها تبدو أكثر حساسية في النزاعاتت المسلحة غير الدولية لما تنطوي عليه بيئة هذه النزاعات من تناقضات واختلافات أكثر قابلية للعودة مجددا إلى دوامة الصراع. لذلك من الضروري تحقيق التكامل والاتساق بين جهود حفظ السلام من جهة، وبناء السلام من الجهة الأخرى، لتحقيق السلام والأمن الدائمين ومنع العودة إلى النزاع المسلح. إن نشاط عمليات حفظ السلام يختلف عن مجال بناء السلام. غير أن التطور الذي شهدته قوات عمليات حفظ السلام جعل منها قوات مؤهلة للقيام بجزء من عملية بناء السلام، وخاصة عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد، كونها قادرة على النهوض ببعض جوانب عمليات بناء السلام التي تتطلب نوعا من التخصص العسكري والأمني.

إن تمكين الدولة من استعادة قدرتها على إدارة شؤونها والنهوض بأعباء الحكم، يجب أن يشمل أيضا مجموعة كبيرة من الجوانب التي تهدف إلى مساعدة الفئات الأكثر تضررا من أثار الصراع، أي النساء والاطفال، والتأسيس لاطلاق العملية الانمائية في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، وذلك بالعمل

مع شركاء الأمم المتحدة في هذه المرحلة. ومن هنا، فإن بناء السلام يتطلب أكثر من الدبلوماسية والعمل العسكري.

ولا بد في هذا السياق من التنويه بدور المرأة في خطة بناء السلام بعد انتهاء الصراع، إذ أن متابعة وضع التدابير الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة تنفيذا للرؤية التي تضمنها القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تعد مسألة محورية.

وعودة إلى تقرير لجنة بناء السلام عن دورتها السابعة، فإنَّ وفد بلادي يرحب بإبقاء اللجنة على نسق الإبلاغ عن التقدُّم المحرَز في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن استعراض عام ٢٠١٢، الذي تمَّ اعتماده للمرة الأولى في تقرير اللجنة عن دورتها السادسة. وإننا نؤكد دعمنا للَّجْنة التنظيمية ونُثني على جهودها، وبخاصة في ما يتعلق بسلسلة المناقشات غير الرسمية، الهادفة إلى إيجاد فهم مشترَك بين أعضائها للمجالات التي تتطلب إجراءات فورية وأنشطة توعية وتنفيذاً عمليا.

كما نؤكد على دور الشراكة الناشئة بين مكتب دعم بناء السلام ومؤسسة داغ همرشولد، الهادف إلى دعم نظر اللجنة في عدد من مسارات العمل السياسي. ونعتبر إيلاء اللجنة الأولوية لمسألة النظر في دور أعضائها، لا سيما في ضوء هيكلها التمثيلي الفريد، أمراً حيوياً ونقطة قوة لتعظيم نتائجها وتأثيرها. ولا بُدَّ من ملاحظة أهمية الدور الذي يُتوقَّع أن تقوم به اللجنة، في ما يتعلق بأمور منها تحديد المخاطر والثغرات التي يُحتمَل أن تواجهها عمليات بناء السلام في البلدان المدرَجة على جدول أعمال اللجنة، ورصد مستوى الاهتمام والالتزام لدى الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية، وتعزيز الاتِّساق بين السياسات والأنشطة والأهداف الخاصة بالأمم المتحدة وتلك غير الخاصة بها، والمواءمة بينها. ودعم عمليات الانتقال الناجح لبعثات الأمم المتحدة في البلدان المدرَجة على جدول أعمال اللجنة.

ختاما، أود أن أؤكد أهمية الدور الاستشاري الذي تضطلع به لجنة بناء السلام في أنشطة بناء السلام ودورها في مجالَي الدعوة وتعبئة الموارد، والطلب من المجتمع الدولي أن يظلَّ ناشطاً في ما يتعلق بتلبية احتياجات بناء السلام في الدول التي تمَّ بناء السلام فيها.

السيد شيرمان (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم. كما أود أن أشكر السفيرين دروبنياك وباتريوتا على إحاطتيهما الإعلاميتين.

إنَّ هذه الجلسة فرصة سانحة للتفكير في خبرة الأمم المتحدة في مساعدة البلدان على التعافي من النزاع، مع تركيز خاص على أهمية الحؤول دون الانزلاق إليه مجددا. لقد كانت هناك نجاحات. وينبغي للأمم المتحدة أن تكون فخورة بالدور المحوري الذي اضطلعت به في مساعدة سيراليون على التعافي من حربها الأهلية المدمرة. وهذا مثال على الكيفية التي يمكن بها لتدخلات الأمم المتحدة في بناء السلام أن تُحسِّن حياة الشعوب. وبالمثل، أسهمت الأمم المتحدة في وضع كوت ديفوار وليبريا على المسارات نحو مستقبل أكثر استقرارا وسلاما.

ولكن كما أوضح السفير باتريوتا، وإلى جانب هذه الأمثلة من النجاح، شهدنا مؤخراً أيضا انتكاسات مأساوية في النزاع في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان كليهما. وهذا يُثبِت أنه يتعين علينا مواصلة صقل نهجنا لمنع البلدان من الانزلاق ثانية إلى دوَّامات النزاع المدمِّرة. وفي كلتا هاتين الحالتين، لا يمكن لمجلس الأمن ولجنة بناء السلام القول إنَّه لم تكن هناك معلومات عن إمكانية اندلاع أعمال العنف. فمؤشرات الإنذار المبكِّر كانت موجودة في كلا البلدين، لكننا أخفقنا جماعياً بعدم اتخاذنا إجراء عاجلاً.

إننا نعيش في عصر يتيح لنا الحصول الفوري على المعلومات بشأن المخاطر المحتمَلة لعدم الاستقرار في البلدان حول العالم. ولم يعُد بوسعنا القول أننا لم نعلم بالمؤشرات الممكنة لنزاع

مرتقَب، مثل انتهاكات حقوق الإنسان، أو القمع السياسي أو تصاعد التوترات العِرقية أو الدينية. والتحدي أمام المجلس ولجنة بناء السلام ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها هو إيجاد الاستجابة الملائمة حين نتلقى تلك الإنذارات المبكِّرة.

ونحن جميعا نعلم أنَّ التصدي باكراً للمخاطر المحتمَلة على الاستقرار هي النهج الأكثر فعالية. فالعمل المبكر يمكنه أن يمنع قدْراً هائلا من المعاناة البشرية، والخوف والتشرُّد. وله مغزىً اقتصادي أيضا. فالاستثمار في منع نشوب النزاعات ونزع فتائل التصعيد أجدى بكثير من دفع التكاليف البشرية والمالية الباهظة لمجابهة الانزلاق إلى النزاع مجددا.

والعمل المبكِّر الفعَّال يستدعي الإرادة السياسية والالتزام من جانب المجلس، ولجنة بناء السلام والجهات الإقليمية الفاعلة بين أطراف أخرى. فعلينا جميعا أن نكون استباقيين في دراسة الأسلوب الأكثر ملاءمة لحشد جميع الوسائل المتاحة لنا بغية الحؤول دون الانتكاسة في كل حالة محددة. ويمكن لهذا أن يشمل، على سبيل المثال، استخدام المساعي الحميدة، والجزاءات ضد المفسِدين المحتمَلين أو إعادة تشكيل أنشطة إنمائية لضمان أنها تراعي حالة النزاع وتُسهم في الاستقرار. والمملكة المتحدة تعتقد أنَّ الحالة في بوروندي، وهي أحد البلدان المدرجة على جدول أعمال لجنة بناء السلام، مثال حالي على المكان الذي ينبغي لنا أن نعتمد فيه مثل هذا النهج. وعلينا أن نعمل معاً لرصد الحالة وضمان ألاّ نسمح للتطوُّرات السياسية الخطيرة بإعادة إشعال النزاع، وبخاصة في المسيرة نحو انتخابات بوروندي في السنة المقبلة.

ولا ريب في أنَّ مسألة كيفية عملنا معاً لمنع الانتكاسة في النزاع ستكون موضوعاً رئيسيا في استعراض عام ٢٠١٥ لهيكل بناء السلام. وهذا الاستعراض الهام سيتيح لنا التأمل في التقدم ودراسة السبُل التي يمكننا بها تحسين نهجنا في بناء السلام. والمملكة المتحدة ترحب بالمشاورات غير الرسمية الجارية بشأن نطاق الاستعراض، ولا سيما توافق الآراء الناشئ على أنَّ الاستعراض يحتاج إلى إعادة النظر في الرؤية الأصلية وراء إيجاد الهيكل في عام ٢٠٠٥، وتقييم التطورات في بناء السلام التابع للأمم المتحدة طوال السنوات الـ ١٠ الأخيرة.

إنَّ بناء السلام في المنظومة الدولية مضى قدُما في تلك الفترة. والعناصر الرئيسية لبناء السلام معمَّمة الآن في إطار كيانات تنفيذية في الأمانة العامة والوكالات والصناديق والبرامج. والفجوة أو الهوَّة التي كانت متوقَّعة في المجتمع الدولي في عام ٢٠٠٥، مُلئت بمجموعة من الكيانات متعددة الأطراف والإقليمية، من المجالات الإنمائية والسياسية والاجتماعية على السواء.

لذا، تعتقد المملكة المتحدة أنه يتعين على الاستعراض أن يتفادى التركيز الشديد على لجنة بناء السلام، وصندوق بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام. وينبغي ألاَّ يقتصر على العبث بهوامش الهيكل، وألاَّ تكون هناك أية مقدسات. وترى المملكة المتحدة أنه من المهم إجراء استعراض شامل وطموح يُعيد النظر في الهيكل في ضوء تطلعنا المشترك إلى تحسين قدرة الأمم المتحدة على دعم البلدان المتعافية من النزاع في طريقها إلى السلام.

السيد أويارثابال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أودّ قبل كل شيء أن أحيِّي قيادة رواندا على الموضوع الذي جمعنا معا اليوم، والذي جرى الإعراب عنه عبْر مبادرات ومساهمات أخرى قامت بها أثناء رئاستيها لمجلس الأمن في نيسان/أبريل ٢٠١٣ وهذا الشهر، بعقْد جلسات لهذه الهيئة غنية بالمعلومات لمناقشة التقارير السنوية للجْنة بناء السلام، فضلا عن تنسيق العملية الهادفة إلى تعزيز المشاركة المشتركة للمجلس واللجنة في المتابعة والتقييم غير الرسميين للتقدم والصعوبات في التفاعلات بين الهيئتين.

وأود كذلك أن أشكر بالتحديد رئيس اللجنة، ممثل البرازيل، السفير أنطونيو باتريوتا – وأغتنم هذه الفرصة لتهنئته على نجاح

الدورة السنوية للجْنة بناء السلام في حزيران/يونيه الماضي – وسلفه، السفير فلاديمير دروبنياك، ممثل كرواتيا، على بيانيهما.

كما أشار الميسرون المشاركون في تقريرهم الصادر في تموز/يوليه ٢٠١٠ (S/2010/393، المرفق)، عن استعراض هيكل بناء السلام في الأمم المتحدة، وهو استجابة فعّالة من جانب المنظمة يتطلب وضع استراتيجية عريضة القاعدة ومنسّقة لبناء السلام ترتكز على تحديد الأولويات ووضع الأهداف وأُطر زمنية محددة يمكن تحقيقها. ويشير التقرير أيضا إلى أن هذا العمل يتطلب مضاعفة جهود المساعدة الإنسانية، وتوطيد سيادة القانون، ورسم وتنفيذ السياسات الأمنية والعدلية، وتعزيز التنمية المستدامة، ووضع سياسة ديمقراطية صارمة لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها وضمانها. ومما لا شك فيه أن ذلك لا يزال يمثل تحديا مستمرا.

نعتقد أن من الضروري دعم استراتيجية لبناء السلام بعد انتهاء الصراع ترتكز على ثلاثة عناصر: أولا، مبدأ المسؤولية الوطنية؛ ثانيا، تنسيق الأمم المتحدة؛ وثالثا، العمل التكميلي للمنظمات الإقليمية. أما فيما يتعلق بعمل لجنة بناء السلام في دورتها السابعة، فنُشدد على العملية التي تقودها رواندا بهدف تعزيز التفاعل بين المجلس واللجنة للاستفادة من الدور الهام للجنة لكي تحدد، في جملة أمور، المخاطر والفجوات في عملية بناء السلام؛ والإشراف على مستوى اهتمام والتزام أصحاب المصالح الإقليميين والوطنيين والدوليين؛ وتعزيز التماسك والاتساق بين السياسات، والأنشطة وأهداف الأمم المتحدة والشركاء الآخرين؛ ودعم انتقال ناجح لبعثات الأمم المتحدة في البلدان المشمولة في البرنامج والتي كانت متضمنة حينئذ في قرارات المجلس.

لا يمكن أن يكون هناك أدنى شك في أن تكامل وتماسك جهود بناء السلام وحفظ السلام تظل جوهرية لإحلال السلام والأمن الدائمين ومنع الانتكاس إلى الصراع. وفي إطار العمل ذاك، تزداد الحاجة إلى التكامل الذي أقر وكذلك ضرورة تحكيم المنطق وزيادة التركيز على البُعد الاجتماعي والاقتصادي لبناء السلام، وخاصة تطوير وتعزيز الرفاه الاجتماعي وليس تقليص الفقر، بينما في الوقت نفسه ينبغي الأخذ في الحسبان مسألة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتعضيد سيادة القانون في البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام والمدرجة أيضا في جدول أعمال مجلس الأمن.

إن دور لجنة بناء السلام في مجال التعزيز والدعم يرتبط ارتباطا وثيقا بمهمتها في تعبئة الموارد والتحالفات التعاونية. وإن الأمم المتحدة تحظى بمكانة مرموقة في تعبئة واستخدام الموارد المالية والتقنية، المخصصة لأنشطة بناء السلام استخداما أنجع، وفي إبرام الاتفاقات والشراكات الاستراتيجية مع أصحاب المصالح الإقليميين والدوليين، بينما تكفل توافق مساهمة جميع الجهود في تعزيز المؤسسات مع أولويات البلد. إن تعاون المؤسسات المالية الدولية وخاصة مع البلدان التي تطلب مساعدتها وتحتاج إليها لا يمكن تنفيذها باستخدام نموذج المقاس الموحد الذي يناسب الجميع أو فرض معادلات، خاصة عندما يكون من الواضح أن النماذج والمعادلات المستمر فرضها قد فشلت فشلا ذريعا في بلدان ومناطق أخرى من حيث النمو الاقتصادي والشمول الاجتماعي.

أما فيما يتعلق بموضوع الشراكات وتعزيز التماسك بوصفهما يمثلان العنصر النهائي، فسوف أقول أن دور المنظمات دون الإقليمية والإقليمية، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة يقتضي تعزيز قدرات المنظمات الإقليمية بغية دعم البلدان التي يتعين عليها القيام بعملية الانتعاش وإعادة بناء نفسها بعد الصراع. وفي ذلك الصدد، أعتقد أنه من المفيد هنا ترسيخ نموذج التعاون بين بلدان الجنوب الذي تحكمه مبادئ التكامل والتضامن. إن التركيز على التعاون بين بلدان الجنوب يمكن أيضا تسخيره لتفهم دور التعاون الإقليمي ودون الإقليمي وتوجيه ذلك التعاون، بحيث ينبغي أن يكون مفهوما

بأن تسترشد الحالة بمبادئ التكامل والتضامن لأننا شهدنا أكثر من مرة أن فقدان الأمن وزعزعة الاستقرار في بلد ما يحدث أثرا على أمن البلدان المجاورة ويزعزع أمنها. وإذا ما كانت منطقة ما متقلقلة، لا يمكننا أن نتوقع من بلدان المنطقة أن تتطور وتحافظ على الأمن.

أخيرا، إن فعالية الأنشطة الاقتصادية والنمو الاقتصادي بعد انتهاء الصراع، وتحسين نوعية سياسات الانتعاش الاقتصادي والأثر الاجتماعي لها، تتوقف على تمكين المرأة ومشاركتها على قدم المساواة مع الرجل ووصولها إلى الأمن والعدالة كما هو مسلّم به في تقرير اللجنة (S/2014/67). وفي ذلك السياق من المهم للجنة أن تواصل تطوير تعاونها مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة التي تُمكن اللجنة من استقاء العبر وزيادة الوعي فيما يتعلق بالدور التحويلي للمرأة في المجتمعات الخارجة من صراعات، بما في ذلك إشراك المرأة في عملية المصالحة الوطنية وفي ما يتعلق بالتخطيط ووضع الأولويات ورسم وتنفيذ السياسات. وعلاوة على ذلك، ينبغي لنا أن نأخذ في الاعتبار أنه بينما توجد دروس مشتركة يتعين تعلّمها في جميع الحالات، ينبغي أن يكون التركيز في كل حالة مختلفا ويتناول كل حالة بعينها.

في الختام، إن الأرجنتين بوصفها عضوا في مجلس الأمن وفي لجنة بناء السلام ما برحت تأمل في المشاركة النشطة في عملية استعراض لجنة بناء السلام في عام ٢٠١٥، اقتناعا منها بأنها ستكون، في جملة أمور، فرصة لاستعراض، التقدم المحرز في العلاقات بين الهيئتين وسائر الوكالات التي لديها مسؤوليات عملياتية داخل المنظومة، فضلا عن دور لجنة بناء السلام في تعبئة الموارد لتعزيز استجابتنا في بناء السلام.

السيد لوكاس (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): أشكر رواندا خلال ترؤسها للمجلس على تنظيم هذه الجلسة الزاخرة بالمعلومات عن أنشطة لجنة بناء السلام. وأشيد بالممثل الدائم لكرواتيا، السفير دروبنياك، وسلفه السفير فيلوفيتش على التزامهما إبان وجودهما على رأس اللجنة في عام ٢٠١٣. أشيد بالممثل الدائم للبرازيل، السفير باتريوتا على قيادته للجنة بناء السلام بشكل عام وعلى قيادته لتشكيلة غينيا – بيساو بشكل خاص. أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديري لمساعدة الأمين العام جودي شينغ – هوبكتر على العمل الذي تضطلع به مع فريق مكتب دعم بناء السلام.

لقد عملت لكسمبرغ بهمة ونشاط خلال السنة الماضية لتعزيز التفاعل بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن. وفي حين أنه لم يتحقق تقدم بشأن مشاركة رؤساء التشكيلات القُطرية في مشاورات المجلس، فقد وُضعت ترتيبات عملية بغية الذهاب إلى ما هو أبعد من مرحلة التفاعل الرسمي. من المناسب في هذا الوقت تعميق تلك التبادلات والانخراط في مسائل موضوعية ومناقشتها، وذلك من قبيل الأسباب الجذرية للصراعات، بما في ذلك أسبابها الاجتماعية والاقتصادية والمجازفة المحتملة بالانتكاس إلى الصراع.

إن البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة، ولا سيما تلك الواقعة في غرب أفريقيا، تواجه أزمات معقّدة ومتشابكة. وكثيرا نرى أن مخاطر الصراع تتفاقم بسبب البعد السياسي أو بسبب مؤسسات الدولة أو غيابها. لا يمكننا أن نتجاهل حقائق الاقتصاد السياسي في أي بلد، والأسباب الجذرية للصراع، والمخاطر التي ينطوي عليها الفساد، والحكم الذي لا يؤدي إلى التنمية؛ والاستبعاد السياسي والاقتصادي والاجتماعي؛ وانتهاكات حقوق الإنسان؛ والجريمة المنظّمة العابرة للحدود الوطنية أو حتى الثقافات السياسية التي يستأثر في ظلها المنتصر بكل شيء.

وتجاهل تلك الأسباب الجذرية يعني المخاطرة بعود النزاع وأعمال العنف. وشهدنا ذلك بشكل مؤلم في غينيا – بيساو وفي جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤.

ومن أجل التعلم من الأخطاء السابقة، اضطلعت الأمانة العامة بمبادرات هامة، مثل خطة عمل ”الحقوق أولا“. وعلينا أيضا أن نتعلم التحقق من بعض النهج التي نتخذها فيما يتعلق ببناء السلام وبناء الدولة. وأنا أفكر، على سبيل المثال، في النهج المتخذ نحو مبدأ الملكية الوطنية. ويتطلب بناء السلام المستدام إنشاء عمليات وتسويات سياسية شاملة ومؤسسات وطنية مؤهلة ومسؤولة للتفاوض بشأن إبرام عقد اجتماعي جديد وتنفيذه. ويمكن لذلك العمل أن يستغرق أكثر من جيل. وتقوم حاجة إلى دعم المجمع الدولي وشراكته على المدى الطويل. وفي ذلك الصدد، نشيد بالجهود التي تبذلها الدول الهشة التي تجتمع في سياق مجموعة البلدان السبعة الموسعة وبإبرام اتفاقات وطنية في إطار الخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة.

وتتحمل الدول والحكومات مسؤوليات أساسية تجاه سكانها. وبالاضطلاع بمهامها التنظيمية، تحافظ الدول على شرعيتها. وعلى الدولة أن تتحمل مسؤولياتها عن تعزيز حقوق الانسان وحمايتها وسيادة القانون وتقديم الخدمات العامة لمواطنيها.

وفي حالات بعد انتهاء النزاع، يجب أن تكون عمليات بناء السلام شاملة. وينبغي أن نتطلع إلى تجسيد توافق وطني حقيقي. وبدعم إنشاء شراكات شاملة على الصعيد الوطني، يمكن للجنة بناء السلام أن تحدث فرقا حقيقيا، لا سيما في تعزيز المشاركة الكاملة للنساء والشباب والفئات المستبعدة في أغلب الأحيان.

وفي عام ٢٠١٣، بدأت التشكيلة القطرية المخصصة لغينيا والتابعة للجنة بناء السلام، التي تشرفت برئاستها، عامها الثالث للأنشطة. وركزت جهود لجنة بناء السلام في غينيا على دعم تنظيم الانتخابات التشريعية التي جرت في ٢٨ أيلول/سبتمبر، بعد إجراء حوار سياسي شامل، قامت بتيسيره الأمم المتحدة. ومن الأهمية بمكان في الوقت الحالي تعزيز تلك المكاسب من أجل تمكين الشعب الغيني من الاستفادة الكاملة من فوائد السلام والديمقراطية.

وأود أن أختتم بياني بالانتقال إلى العام المقبل. ففي عام ٢٠١٥، سيستعرض بشكل عميق هيكل بناء السلام الذي أنشئ في عام ٢٠٠٥. وينبغي أن يقر ذلك الاستعراض بالقيمة الحقيقية لإمكانيات لجنة بناء السلام باعتبارها هيئة استشارية ودعما للبلدان الخارجة من النزاع. وينبغي أن يستند الاستعراض إلى الدروس التي لم تستخلصها اللجنة فسحب بل استخلصتها أيضا الامانة العامة وكامل منظومة الأمم المتحدة من أجل جعل الدعم الذي نقدمه لاستعادة الدول والمجتمعات في أعقاب النزاع دعما استراتيجيا ومستداما بشكل أكبر.

إن لكسمبرغ على استعداد للإسهام في تلك العملية الحساسة ولكنها ضرورية بغية تعزيز أعمال الأمم المتحدة في دعم بناء السلام.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نشكر وفد رواندا على عقده لهذه الإحاطة الإعلامية. كما نعرب عن امتناننا للرئيس الحالي للجنة بناء السلام، السفير أنطونيو باتريوتا، الممثل الدائم للبرازيل، ونود أن نشكر سلفه، السفير فلاديمير دروبنياك، الممثل الدائم لكرواتيا، على التقرير الشامل الذي قدمه اليوم. كما نقدر تقرير كانون الثاني/يناير للجنة بناء السلام (S/2014/67). وتشكل هذه الجلسة، وأيضا الحوار التفاعلي الذي سنعقده بعد ظهر هذا اليوم، مرحلتين هامتين في الإعداد للاستعراض المقبل للجنة بناء السلام في عام ٢٠١٥، عملا بالقرار ١٦٤٥ (٢٠٠٥). ونغتنم هذه الفرصة للتأكيد على أهمية الاجتماع السنوي الأول للجنة، الذي سيعقد في ٢٣ حزيران/يونيه.

ويورد تقرير لجنة بناء السلام عن دورتها السابعة التقدم المحرز والتحديات المنتظرة، فضلا عن القيمة المضافة للجنة في مختلف مجالات بناء السلام. وتظهر الانتكاسات في جمهورية

أفريقيا الوسطى وغينيا – بيساو خلال الفترة المشمولة بالتقرير الحاجة إلى استمرار دعم اللجنة ومواصلة اهتمام المجتمع الدولي بحالات بعد انتهاء النزاع. ومن الناحية الأخرى، تحدث التطورات في سيراليون وبوروندي والدعم الذي تقدمه اللجنة تأثيرا ايجابيا وتجسد قدرات اللجنة على التكيف مع الاحتياجات والسيناريوهات المتغيرة. وتستمر أهمية دور اللجنة في العمليات في المستقبل.

إن بناء السلام عملية معقدة وصعبة وبحاجة إلى الاهتمام المستمر ريثما يتحقق الاستقرار، على نحو ما تبينه الحالات التي ذكرتها أعلاه. كما أن ذلك المسعى يتطلب التزام السلطات الوطنية واستمرار الدعم من المجتمع الدولي. وذلك قادنا إلى إدراك أن عملية بناء السلام بأكملها متعددة الأبعاد ومحددة ونشاط انفرادي ينبغي، في جملة أمور، أن تشكل فيها سيادة القانون ووجود عمليات شاملة تهدف إلى تحقيق المصالحة الوطنية جوانب أساسية.

وبغية تحقيق الاستمرار المطلوب لتلك الجهود، فإننا نشدد على أهمية اللجنة في المحافظة على اتصال وحوار مستمر وجار مع كبار موظفي الأمم المتحدة والمنظمات على أرض الواقع، وأيضا فيما بين التشكيلات القطرية المخصصة لكل بلد على حدة. وينبغي أن يساعد تبادل المعلومات والأهداف وتبادل الخبرات والدروس المستفادة والتعلم من الأخطاء في توفير فهم أفضل للسياسات التي نسعى لتنفيذها وصلة أكبر بهذه السياسات. وفي ذلك الصدد، فإننا ندرك أهمية عقد رؤساء التشكيلات المختلفة لاجتماعات مع الأطراف الفاعلة ذات الصلة قبل قيامهم بالزيارات.

وفيما يتعلق بحشد الموارد، نشيد بقدرات اللجنة على توسيع قاعدة المانحين وعلى كفالة مشاركة المانحين وتوفير المنتديات لحشد الموارد من أجل تعزيز عمليات الاصلاح المختلفة المتعلقة ببناء السلام ودعمها.

ونشيد بجهود التعاون مع المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية. ونطالب باستمرار النظر في الآلية الحالية من أجل إدراج القطاع الخاص في تلك الأعمال. وكما يلاحظ التقرير، ينبغي لأي مسعى لبناء السلام أن يدرج البعد الجنساني في جميع المجالات. فإدراج النساء بصورة منهجية يدعم العمليات السياسية والتماسك الاجتماعي والتعافي الاقتصادي الطويل الأجل. ونظرا لأهمية مشاركتهن الكاملة والفاعلة في تخطيط العمليات السياسية وعمليات بعد انتهاء النزاع، فإننا نقر باحتياجاتهن المحددة وندركها. ونشدد على أهمية المحافظة على استمرار الاتصال مع الآليات والمجموعات الوطنية و/أو المنظمات غير الحكومية الموجودة في البلد. كما ندعو إلى الاستخدام الفعال لنسبة الـ ١٥ في المائة من صندوق بناء السلام المخصصة للمشاريع الموجهة نحو تلبية احتياجات النساء وتمكينهن.

وفيما يتعلق بالمجلس، نرى أن أعمال اللجنة والمجلس مترابطة بشكل لا ينفصم. وفي ذلك الصدد، ينبغي للولايات التي يعتمدها المجلس أن تشمل من البداية مهام بناء السلام التي تأخذ بعين الاعتبار المصالح المحلية ومبدأ الملكية الوطنية.

لذلك، فإننا ندعو إلى استمرار ممارسة دعوة رؤساء التشكيلات للاشتراك في المناقشات عندما يشمل جدول أعمال المجلس بلدانهم. ومن شأن ذلك تحسين الآليات لتفهم وجهات نظرهم عندما تكون ولاية أي من بلدانهم قيد النظر. والهدف الأساسي أن يحقق المجلس استفادة أكثر كفاءة من معرفة اللجنة وخبرتها كهيئة استشارية حكومية دولية. فبناء السلام جزء لا يتجزأ من صون السلام والأمن الدوليين. وعليه، فإننا نحث على الإقرار بذلك التكامل وإتاحة فرص أكبر للتواصل بين هاتين الهيئتين.

السيد دان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم. كما أشكر السفيرين دروبنياك وباتريوتا على إحاطتيهما

الإعلاميتين. وأود أيضاً أن أشكر البعثة الدائمة لكرواتيا لعملها في رئاسة الدورة السابعة للجنة التنظيمية للجنة بناء السلام.

بناء السلام مهمة أساسية، ولكنها ليست بالمهمة السهلة. وكما ذكرنا السفير باتريوتا، فإن الأحداث الأخيرة في جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى تعتبر أمثلة صارخة تبين كيف يمكن أن تنزلق البلدان إلى النزاع مرة أخرى بشكل سريع. ولكن في أماكن أخرى، وبمشاركة لجنة بناء السلام، شهدنا تقدماً يحرز.

وإننا نتشاطر رأي الأمين العام بأنه ينبغي للجنة بناء السلام التركيز على مهامها الأساسية الثلاثة: الدعوة والاهتمام المستمر، وتعبئة الموارد وتعزيز التماسك. ولجنة بناء السلام يمكن أن تؤدي دوراً حيوياً في تحديد المخاطر والثغرات في بناء السلام في البلدان المدرجة في جدول أعمالها، وتعبئة الموارد والتنسيق بين الجهات المانحة، والدمج الفعال للمجتمع المدني والمرأة بوصفهما شريكين على قدم المساواة، وضمان بقاء البلدان المعرضة لخطر الانزلاق إلى النزاع مرة أخرى على جدول أعمال المجتمع الدولي. وأود أن أتناول بضع نقاط محددة من شأنها أن تسلط الضوء على الأثر الذي أحدثته لجنة بناء السلام خلال السنة الماضية.

أولاً، يسرنا كثيراً رؤية العلاقة المعززة بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن. والإحاطات الإعلامية المقدمة من رؤساء التشكيلات القطرية المعنية ببلدان بعينها، بما في ذلك ليبريا وبوروندي وغينيا – بيساو وسيراليون، وفرت معلومات قيمة وساعدت على استمرار الانتباه الدولي للتحديات السياسية والاجتماعية – الاقتصادية التي يواجهها كل من تلك البلدان. ونحن نعرف أن مواصلة التركيز الدقيق على البلدان التي تتعافى من النزاع وإن كانت لم تعد تتصدر العناوين أمر ضروري كيما يترسخ السلام ويؤتي ثماره. وتبقى تلك وظيفة هامة من وظائف اللجنة.

ثانياً، إننا نرى ثمة صلة واضحة بين جهود حفظ السلام وبناء السلام. وقد أكد مجلس الأمن على ضرورة الاتساق بين جهود حفظ السلام وبناء السلام والقرار ٢٠٨٦ (٢٠١٣)، الذي يعترف بحفظة السلام بوصفهم بناة سلام مبكرين. وفي العام الماضي، وضعنا ذلك المفهوم موضع التنفيذ من خلال إنشاء عمليتي حفظ سلام متعددتي الأبعاد، في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى. ولدى كل منهما تكليف بدعم مهام بناء السلام، بما في ذلك تعزيز قطاع الأمن وسيادة القانون. وعلى نحو مماثل، هناك بعثات أخرى لها أدوار رئيسية لبناء السلام، ومنها البعثات الموجودة في هايتي وليبريا وكوت ديفوار. وجهودها سوف تسترعي اهتماماً متزايداً بينما تواصل تقليص دورها والتأكد من فعالية ونجاح الانتقال إلى ملكية البلد المضيف.

ثالثاً، وبطبيعة الحال، فإن دور لجنة بناء السلام كمنبر للمساعدة في الجهود الدولية لتحقيق السلام المستدام. ففي بوروندي، شجعت اللجنة على المساءلة المتبادلة بين الجهات المانحة وحكومة بوروندي. واستمرت اللجنة في التركيز بقوة على البيئة السياسية في الفترة السابقة على الانتخابات الوطنية – على سبيل المثال، من خلال عقد اجتماعات دورية لمناقشة استراتيجية موحدة بشأن سبل المضي قدماً. والولايات المتحدة تعول على لجنة بناء السلام لمواصلة مشاركتها في بوروندي مع تقلص دور مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي. ونرحب بالتعاون الوثيق للجنة بناء السلام مع بعثة مراقبة الانتخابات المكلفة من المجلس.

في جمهورية أفريقيا الوسطى، فإن إعادة ارتباط لجنة بناء السلام يمكن أن يساعد على تحديد الثغرات في استجابة المجتمع الدولي للحالة في ذلك البلد، مما يساعد على تقديم دعم أساسي للحكومة الوطنية المحاصرة بالمشاكل.

وبالطبع، لن يفلح شيء من ذلك بدون التزام وطني ببناء السلام. ولجنة بناء السلام يمكن أن تكون أكثر نجاعة في دعم

تنفيذ خطط بناء السلام والتنمية المملوكة وطنياً. والخطة الانتقالية لما بعد الانتخابات في غينيا – بيساو مثال على ذلك.

إن التركيز على المبادرات الوطنية لبناء السلام لا بد أن يجلب معه جهود حسن النية من جانب الحكومات الوطنية. والدورة السنوية الأولى للجنة بناء السلام المعقودة في الشهر الماضي قد ركزت على تعبئة الموارد. وإذ يعمل المجتمع الدولي من أجل تحديد سبل إبداعية لتوسيع القاعدة الضريبية وبناء قدرات الحكومات الوطنية لما بعد النزاع، من الأهمية بمكان أن تتصف تلك الحكومات بالشفافية فيما يتعلق بكيفية إنفاق الأموال، على أن توجه تلك الأموال لصالح الأولويات الوطنية لبناء السلام وبناء الدولة.

ويسرنا أيضا أن نرى أن لجنة بناء السلام تواصل جهود الإصلاح مثل بناء شراكات أقوى داخل المؤسسات المالية وصندوق بناء السلام، الذي ثبت أنه أداة مرنة وحفازة لتلبية الاحتياجات العاجلة للبلدان التي تمر بأزمات.

أخيراً، فإن الولايات المتحدة تتشاطر الرأي بأن علينا أن نحقق أقصى الاستفادة من استعراض عام ٢٠١٥ لهيكلية الأمم المتحدة لبناء السلام. وينبغي أن نتوخى الوضوح والصراحة بشأن كيفية جعلها فعالة بأكبر درجة ممكنة. والولايات المتحدة تشارك بحماس في عملية الاستعراض تلك وتتطلع للتعرف على آراء أولئك الأكثر انخراطاً في جهودها حتى الآن، بمن فيهم مقدمو الإحاطات الإعلامية صباح هذا اليوم وبعض أعضاء المجلس.

السيد بيرتو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الرئيس الحالي للجنة بناء السلام، سفير البرازيل، وسلفه، سفير كرواتيا، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

في صميم أنشطة الأمم المتحدة، يظل بناء السلام تحدياً يستحق الاهتمام الكامل من المجتمع الدولي. والأزمات الأخيرة في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان تذكرنا بأهمية الالتزام المشترك والمستمر لدعم الدول في حالات ما بعد النزاع. لذلك، نرحب بمبادرتكم، سيدي الرئيس، بعقد هذه المناقشة التي تتيح للمجلس فرصة للنظر في هذه المسألة، ولاستعراض أنشطة لجنة بناء السلام على وجه الخصوص.

والأمم المتحدة توفر فرصة وإطاراً للعمل بطريقة منسقة للنهوض ببناء السلام. والتنسيق بين جميع الجهات الفاعلة التي تسهم في بناء السلام حيوي الأهمية حقاً. ويمكن للجنة وصندوق بناء السلام أن يضطلعا بدور مفيد جداً في دعم الجهود على أرض الواقع – على سبيل المثال، من خلال العمل بالتآزر مع أصحاب المصلحة الدوليين الموجودين فعلياً. وفي هذا الصدد، نرحب بإنشاء مراكز القضاء والشرطة في ليبريا، التي مولها صندوق بناء السلام بدعم من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وهذا مجرد مثال للتعاون بين الجهات الفاعلة في إطار الأمم المتحدة. وفي غينيا، أتاحت لجنة بناء السلام أيضا التنسيق الفعال بين الجهات الفاعلة الدولية المحتملة، ولا سيما فيما يتعلق بالمؤسسات المالية.

فضلاً عن ذلك، وبغية تجنب الازدواجية وفي إطار إعداد استراتيجيات للخروج، ينبغي أن يكون هناك تسليم وتسلم ناجحين بين مختلف الجهات الفاعلة. وكان هناك انتقال فعال في سيراليون، حيث أغلق مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام مؤخراً، مما يشهد على التقدم المحرز منذ الحرب الاهلية. علاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالجهود المعقدة لبناء السلام، لا بد من الحرص على تعزيز الصلات بين الممثل الخاص للأمين العام، الذي يعول على التدابير الواردة في عمليات لجنة بناء السلام، والأفرقة القطرية لوكالات الأمم المتحدة التي يقودها المنسقون المقيمون.

أخيراً، من المهم أن يمضي العمل قدماً على مراحل من أجل السماح لأصحاب المصلحة المعنيين بالمشاركة في اللحظة التي يمكنهم أن يؤدوا فيها الدور الأكثر ملاءمة. وبغية

الاستجابة للتحديات العديدة التي تمثلها مناطق أو دول اختفت فيها الهياكل الوطنية أو كادت، غالباً ما تؤدي عمليات حفظ السلام دوراً أساسياً في إرساء ركائز بناء السلام. ومع ذلك، فإن تنفيذ تلك العمليات يجب أن يتوافق مع منطق التتابع، دون محاولة إنجاز مهام متعددة في عام واحد. وبتلك الروح، وضع مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وعمليات بناء السلام لا يمكن أن تنجح بدون احترام الأولويات التالية.

بناء السلام يفترض تنفيذ عمليات شاملة، وخاصة الحوار الوطني.

ومن الضروري أن يقبل أصحاب المصلحة جميعا على بهذه العملية وأن يشاركوا فيها مشاركة كاملة. ومن المهم أن يواصل المجتمع الدولي العمل مع الحكومة في بوروندي من أجل تشجيع الحوار المفتوح وتهيئة بيئة تفضي إلى إجراء انتخابات نزيهة وموثوق بها في عام ٢٠١٥.

ويجب أن يشمل العمل لبناء السلام بعد انتهاء حالات النزاع جميع قطاعات المجتمع. لقد أيدنا باستمرار تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن، والتوصية الواردة في تقرير الأمين العام لضمان المشاركة الكاملة للمرأة في جميع عمليات بناء السلام. وفي هذا الصدد، يعد حضور السيدة سامبا – بانزا، رئيسة الحكومة الانتقالية لجمهورية أفريقيا الوسطى رمزا قويا.

لضمان تحقيق الاستقرار الدائم، من المهم العمل على تحقيق العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب، وهما عنصران أساسيان في جميع عمليات المصالحة. ومن الواضح أن الحكومات الوطنية تضطلع بالمسؤولية الرئيسية لمقاضاة المسؤولين عن ارتكاب الفظائع ومعاقبتهم. ومع ذلك، إن أخفقت في القيام بذلك أو كانت غير قادرة على الوفاء بمسؤولياتها، يجب أن تضطلع المحكمة الجنائية الدولية بدورها كاملا. وتنظر المحكمة في قضايا تتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى ومالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وعلاوة على ذلك، لا بد من الانخراط في عمل طويل الأجل لإعادة بناء المؤسسات، والتمكين من تعبئة الموارد المستدامة. وتم تناول هذا الموضوع بطريقة هادفة في الدورة السنوية للجنة بناء السلام في حزيران/يونيه. وبالفعل أن تعبئة الموارد مسألة حيوية. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، بالتوازي مع العمل الأمني، من المهم الآن لدولة أفريقيا الوسطى أن تتصرف لكي تستأنف مميزاته بوصفها دولة قانون. ومن الضروري توفر الموارد للاضطلاع بهذه المشاريع. ويجب أن يواصل المجتمع الدولي التعبئة من أجل تحقيق هذه الغاية.

إن استعراض هيكل لجنة بناء السلام في عام ٢٠١٥ سيوفر فرصة للمضي قدما فيما يتعلق بالتنسيق. ويجب أن تستمر اللجنة في أداء دورها كعنصر حفاز على النوايا الحسنة، وأن تعزز أثرها على أرض الواقع. ويجب علينا مواصلة بذل ذلك الجهد الذي انطلق في عام ٢٠١٠لزيادة الشفافية في ما تتخذه من إجراءات، من خلال مواصلة العمل على الربط بين الإجراءات التي تتخذها لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام، على سبيل المثال. من الضروري أيضا مواصلة الاتصالات التي جرت مع المؤسسات المالية الدولية. ويجب أن نغتنم الفرصة التي يتيحها الاستعراض للاستمرار في تحسين عمل لجنة بناء السلام، بما في ذلك بجعلها أكثر مرونة واستجابة. وفي هذا الصدد، فإن إقامة علاقات وثيقة مع مجلس الأمن قد ثبتت جدواها، كما دل على ذلك تفاعل المجلس مع رؤساء التشكيلات القُطرية التابعة للجنة بناء السلام.

في الختام، أرحب بتعبئة العديد من الجهات الفاعلة التي تعمل يوميا من أجل تحقيق السلام، وأشجعها على مواصلة

تحسين التعاون فيما بينها. تلك هي الكيفية التي يمكننا بها تحسين تماسك العمل الدولي من أجل تحقيق السلام.

السيد بانكين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أشكر وفد رواندا على تنظيمه جلسة اليوم بشأن بناء السلام. أعرب عن امتناني للرئيسين السابق والحالي للجنة بناء السلام، السفيرين دروبنياك وباتريوتا، على إحاطتيهما الإعلاميتين المفيدتين وقيادتيهما المحنكة للجنة.

من الجلي للجميع أن منع النزاع المسلح أو إنهائه في الوقت المناسب من أكثر السُبل فعالية لتهيئة الظروف لاستعادة السلام والأمن الدائمين. وقد تم الاضطلاع بدور حاسم في تعزيز نتائج تلك العملية عن طريق دعم بناء السلام الذي ينبغي تقديمه في الوقت المناسب وبالقدر الكافي، والتركيز على المهام المتصلة اتصالا مباشرا بالأسباب الكامنة وراء النزاع. أما هذا الاستنتاج، الذي تم التأكيد عليه مرارا اليوم، فقد أصبح هاما للغاية في ضوء الأحداث التي وقعت مؤخرا في مناطق مختلفة من العالم، ولا سيما الموجات الجديدة من عدم الاستقرار التي اكتنفت عدة بلدان أفريقية

لقد عُهد إلى الأمم المتحدة بدور محوري في مجال بناء السلام. وفي هذا السياق، نثني على عمل بعثات حفظ السلام، ومكاتب بناء السلام، والتشكيلات القُطرية التابعة للجنة بناء السلام، وبرامج وصناديق الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية. بالإضافة إلى ذلك، نلاحظ أن التعاون الدولي في هذا المجال لا يزال مجزأ. ومن المهم كفالة التقسيم الواضح للعمل بين جميع الهياكل المعنية حتى يتسنى لها العمل بدقة في نطاق ولاياتها، وعلى أساس المعايير المعمول بها.

يؤيد الاتحاد الروسي العمل الذي تقوم به لجنة بناء السلام في تعزيز فعالية تنسيق الجهود الدولية وتدعيمها لمساعدة إلى الدول الخارجة من النزاعات من جانب الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية. وينبغي القيام بذلك باحترام صارم لصلاحيات الكيانات الرئيسية في المنظمة، وفي المقام الأول مجلس الأمن، وتماشيا مع ميثاق الأمم المتحدة ومبدأ سيادة الدولة.

اكتسبت لجنة بناء السلام منذ لحظة إنشائها خبرة كبيرة بالتعاون الوثيق مع الحكومات الوطنية في تحقيق النجاح. ونحن على اقتناع بأن الولاية الحالية للجنة، والهيكل والتكوين الحكومي الدولي الفريد يتفقان تماما مع دورها بوصفها هيئة رئيسية في تنسيق دعم بناء السلام. وتشمل العديد من الأمثلة الإيجابية على ذلك تحقيق استقرار الأوضاع في سيراليون وليبريا وبوروندي وغينيا استقاء العبر من قصص النجاح هذه، في جملة أمور، بتركيز جهودنا على مجالات من قبيل الإصلاح الجاري لقطاع الأمن، والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية التدريجية، ومكافحة الفقر والبطالة. وتقوم برامج الأمم المتحدة وصناديقها بدور هام جدا في ذلك الصدد.

وفي الوقت نفسه، تتطلب التجارب السلبية –، من قبيل تجربة غينيا – بيساو، وجمهورية أفريقيا الوسطى،إجراء تحليل شامل للعقبات التي تعترض سبيل جهود بناء السلام. ويملي وضع استراتيجية متوازنة الحاجة إلى تحديد الأولويات الصحيحة، مع التركيز على المساعدة في التعامل مع أهم المشاكل والأخذ في الاعتبار السمات الخاصة لحالات ما بعد انتهاء النزاع، دون تبديد الموارد الشحيحة على ما قد يكون في البداية أهدافا نبيلة للغاية.

أما وقد قلت ذلك، فإن آليات وأساليب عمل اللجنة تتطلب المزيد من التكيف والتنمية والتبسيط. وهناك الكثير مما ينبغي عمله لتحقيق الوضع الأمثل وتعزيز الأثر الفعلي لعملها، بما في ذلك من خلال التنسيق الوثيق مع صندوق بناء السلام. وفي ذلك الصدد، نرحب بالدورة الأولى للجنة بناء السلام المكرسة لمسألة تعبئة الموارد التي عقدت في حزيران/يونيه. ويحدونا الأمل في أن يكون الحدث قيمة مضافة هامة في تعزيز التعاون فيما بين جميع المشاركين في عملية بناء السلام، وتيسير

إجراء حوار مفتوح وتبادل للآراء بشأن مجموعة واسعة من المسائل المتصلة بالتعافي بعد انتهاء حالات النزاع في المستقبل. ونتوقع أن تعقد منتديات من هذا القبيل على أساس منتظم.

سيسعى استعراض هيكل بناء السلام عام ٢٠١٥ إلى تحسين أداء اللجنة وتعزيز أثرها العملي وتوطيد دورها باعتبارها هيكلا مركزيا لبناء السلام. وينبغي تركيز الاهتمام على سبيل الأولوية أولا وقبل كل شيء على عمل عناصره المختلفة وهي: اللجنة والصندوق ومكتب دعم بناء السلام. وسيكون من المهم أيضا النظر في القدرات الوظيفية لتلك العناصر الجديدة نسبيا وتفاعلها داخل منظومة الأمم المتحدة، وفي المقام الأول مع الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وسيكون من المهم تحليل الدروس المستفادة، بما في ذلك النجاحات والإحباطات، بما في ذلك ما حدث في بلدان محددةإن هذا النهج المحدد سيمكننا من التركيز ووضع توصيات مجدية وعملية من أجل تحسين هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام.

نحن مقتنعون بأن أي دعم من المجتمع الدولي لبناء السلام يجب الاضطلاع به بموافقة الحكومات الوطنية ومع مراعاة السمات الخاصة لبلدانها المعنية. ويجب أن يستند تحقيق أي نجاح في بناء السلام بعد انتهاء حالات النزاع إلى الجهود والمسؤولية الوطنية الرامية إلى تعزيز القدرات المؤسسية لدى البلدان المشاركة في عملية بناء السلام، وفي وضع استراتيجيات بناء السلام التي تم التعهد بها جميعا في المراحل الأولى من إعادة الإعمار بعد انتهاء حالات النزاع. وتضطلع روسيا بدور نشط في الجهود الدولية الرامية إلى بناء السلام وتعافي البلدان والمناطق التي نشبت فيها نزاعات مسلحة. لقد عقدنا العزم على مواصلة زيادة مساهمتنا الوطنية تماشيا مع الجهود الدولية ومع المشاركة النشطة لشركائنا.

السيد ليو جياي (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر السفيرين دروبنياك وباتريوتا على إحاطتيهما الإعلاميتين.

إنَّ لجنة بناء السلام قد نفَّذت بنشاط في السنة الماضية الولاية التي نصت عليها قرارت الجمعية العامة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وقامت بالكثير من العمل في مساعدة بلدان ما بعد انتهاء النزاع لتوطيد السلام ومواصلة برامج التعمير والتنمية. وفي آذار/مارس الماضي، أتمَّ مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون ولايته بسلاسة، ليصبح بذلك مثالاً على نجاح بناء السلام.

وبناء السلام مهمَّة طويلة ومعقَّدة وشاقَّة. وعبْر سنوات من الممارسة، اكتسبت لجنة بناء السلام قدراً كبيرا من الخبرة القيِّمة. لكنها واجهت أيضا تحديات عديدة، بما فيها الاستجابات غير الكافية للأسباب الجذرية للنزاع، والحاجة إلى تعميق التنسيق والتعاون بين الأطراف. وتعتقد الصين أنه يتعيَّن على مختلف الأطراف بذل جهود إضافية في المجالات الأربعة التالية، بغية تدعيم جهود بناء السلام بعد انتهاء النزاع.

أولا، يجب أن يكون هناك احترام للمُلكية من جانب البلدان المعنية. وبُلدان ما بعد انتهاء النزاع تتحمَّل المسؤولية الرئيسية عن بناء السلام. وينبغي للجْنة بناء السلام والمجتمع الدولي أن يحترما احتراماً كاملا إرادة الحكومات والشعوب المعنية، ويقدِّما المساعدة وفقا للظروف الوطنية والأولويات الرئيسية التي تحددها البلدان أنفسها.

ثانيا، يتعين علينا إيلاء الاهتمام لحلِّ الأسباب الجذرية للنزاعات، التي تشملتخلف النمو. وينبغي للمجتمع الدولي أن يركِّز على مساعدة بلدان ما بعد انتهاء النزاع لتحقيق التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار في أقرب وقت ممكن، بحيث يمكن للشعوب أن تتمتَّع سريعا بمكاسب السلام، وبالتالي الإسهام في المصالحة السياسية وإرساء استقرار الحالة الأمنية، وتوفير أساس سياسي متين للعملية السلمية وتفادي تجدُّد النزاع.

ثالثا، هناك حاجة إلى التركيز على بناء القدرات في البلدان المعنية – فإعطاء المرء سمكة ليس جيداً مثل تعليمه الصيد – ويجب على المجتمع الدولي في مشاركته في أنشطة بناء السلام في البلدان المعنية أن يبدأ دائما ببناء القدرات وتدريب الموارد

البشرية وتحديد أولويات التنمية والاستفادة من الموارد البشرية المتوافرة للبلدان المعنية.

رابعا، يتعين علينا تعميق التعاون والتنسيق بين الوكالات بغية توليد التآزر. وينبغي للجْنة بناء السلام أن تعزِّز تعاونها مع الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة، مثل مجلس الأمن والوكالات المتخصصة الأخرى، والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية، بغية إعداد استراتيجية شاملة لحفظ السلام وبناء السلام وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وينبغي لها أيضا أن تستثمر استثمارا كاملا المزايا النسبية للوكالات والمنظمات المختلفة، وتقدِّم مساعدة أفضل لجهود بناء السلام لتلك البلدان.

وتعلِّق الصين أهمية كبرى على جهود الأمم المتحدة لبناء السلام، وقد دعمت دائما جهود لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام. وإننا ندعم بنشاط لجنة بناء السلام في الاضطلاع بدور أكبر في جهود بناء السلام لبلدان ما بعد انتهاء النزاع. وإننا إلى جانب بقية المجتمع الدولي، سنواصل تقديم مساهمة إيجابية لمساعدة بلدان مرحلة ما بعد انتهاء النزاع على تحقيق سلام دائم وتنمية مستدامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأُلقي الآن بياناً بصفتي ممثل رواندا.

أودّ أن أشكر السفير فلاديمير دروبنياك، الممثل الدائم لكرواتيا والرئيس السابق للجْنة بناء السلام، على عرض تقرير اللجنة (S/2014/67)عن دورتها السابعة. وإننا ننضمّ إلى الآخرين في التنويه مع التقدير بنوعية التقرير، الذي يقدم تحليلا شاملا للتقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ توصيات استعراض عام ٢٠١٠، فضلا عن التحديات التي تواصل اللجنة مجابهتها قبل استعراض عام ٢٠١٥. كما أشكر السفير أنطونيو دي أغويار باتريوتا، الممثل الدائم للبرازيل والرئيس الحالي للجْنة بناء السلام، على بيانه وقيادته المثبَتة على رأس اللجنة. وإنني أغتنم هذه الفرصة أيضا لأحيِّي من خلاله رؤساء التشكيلات الخمس على حيويتهم ودفاعهم عن البلدان المدرَجة على جدول أعمال لجنة بناء السلام. ولا يفوتني توجيه التحية إلى صديقتنا وزميلتنا العزيزة جودي تشينغ هوبكنز، الأمين العام المساعد لدعم بناء السلام، على إنجازاتها المتميزة في السنوات الخمس الماضية، فضلا عن تعاطفها مع قارتنا افريقيا، إلى جانب فريق عملها القيم.

وأثناء إحاطتنا الإعلامية السابقة بشأن بناء السلام بعد انتهاء النزاع، التي عُقِدت في آذار/مارس برئاسة لكسمبرغ (انظر S/PV.7143)، ذكر نائب الأمين العام يان إلياسون أنَّ لجنة بناء السلام جهاز فرعي تابع لمجلس الأمن، ولا يمكن الاستفادة منها على النحو الأمثل إلاَّ إذا مكَّنها المجلس واستثمر طاقتها. وفي هذا الصدد، تعتقد رواندا أنه يمكن لمجلس الأمن أن يستفيد أكثر من الوظيفة الاستشارية للجْنة بناء السلام، ليس بسبب التركيب الفريد لعضويتها فحسب، بل بسبب منظورها الأوسع نطاقا لما بعد انتهاء النزاع أيضا. وقد تذكرون أنه أثناء رئاستنا الأولى لمجلس الأمن في نيسان/أبريل ٢٠١٣، نظَّمت رواندا إحاطة بشأن بناء السلام بعد انتهاء النزاع (انظر S/PV.6954)، أُعقِبت بحوار تفاعلي غير رسمي مع رؤساء تشكيلات لجنة بناء السلام والبلدان المدرجة على جدول أعمال اللجنة. وكان الهدف من الحوار تبادل الأفكار بشأن كيفية تعزيز الدور الاستشاري للجْنة بناء السلام، وارتباطها بالمجلس وأسلوب التفاعل بين الهيئتين. وكما ذُكِر في تقرير لجنة بناء السلام بشأن دورتها السابعة، فإنّ اللجنة التنظيمية المنبثقة عن لجنة بناء السلام عيَّنت رواندا منسِّقة لعملية هدفها إشراك الأعضاء المشترَكين في المجلس واللجنة في رصد وتقييم غير رسميين للتقدم والتحديات في إدارة التفاعلات بين كلتا الهيئتين. وقد عقدنا اجتماعات تقييمية فصلية منذ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وسننظم عصر اليوم الحوار التفاعلي غير الرسمي الثاني لدراسة التقدم المحرز في تفاعلنا، ومعالجة إحدى المسائل الأساسية في بناء السلام، كما ذكَّرتنا الأحوال في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان، أي الانتكاسة في النزاع.

وتؤيد رواندا تأييدا كاملا العناصر الثلاثة التي عرضها رئيس لجنة بناء السلام، والهادفة إلى تعزيز جهودنا الجماعية للحؤول دون انتكاسة في النزاع. وإننا مقتنعون اقتناعا خاصا بأنّ المكوِّنات الثلاثة للسلام الدائم، كما سمَّاها رئيس لجنة بناء السلام، متداخلة. فبدون التزام سياسي وطني، لن تكون هناك قيادة وطنية؛ وبدون قيادة وطنية لا يمكن أن تكون هناك مُلكية وطنية. لذا، فإننا في هذا الصدد نعتقد أنّ الانتكاسة في النزاع في القارة الأفريقية هي في الأساس نتيجة مباشرة لفقدان القيادة وبناء المؤسسات والحوار الشامل والمصالحة الحقيقية والحكم الرشيد.

علاوة على ذلك، ترى رواندا أنّه لا غِنى عن مكافحة الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم في كل مجتمع يريد توطيد السلام وتفادي الانزلاق إلى النزاع مجددا.

إن الإفلات من العقاب يقلل من شأن أعمال العنف، ويرسي الأساس لارتكاب الفظائع الجماعية.

ومع ذلك، لكي تكون مكافحة الإفلات من العقاب فعالة، يجب أن تتكيف مع الواقع التاريخي والثقافي للبلد المعني. وفي الواقع، نجد في العديد من المجتمعات الخارجة من صراعات أن العدالة التقليدية في بعض الحالات غير مناسبة، لأنها تطرح جانبا عنصر المصالحة في العدالة. من هنا تعتقد رواندا أن آليات العدالة والحقيقة والمصالحة هي الأدوات الأفضل لتحقيق العدالة الفردية بينما تكفل المصالحة الجماعية.

ترحب رواندا بعقد الدورة السنوية الأولى للجنة بناء السلام في ”يوم بناء السلام“ الموافق ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤ والذي يعتبر، في جملة أمور، يوم التعبئة للموارد المحلية وتوليد الإيرادات. تلك في الواقع مسألة بالغة الأهمية للبلدان الخارجة من صراعات، كما أننا نؤمن دائماً أن أفريقيا وغيرها من البلدان النامية بحاجة إلى أن تمسك بزمام مصيرها بنفسها قبل رفع اسمها من قائمة البلدان المتلقية للمعونة الدولية. ومع ذلك، وبما أننا نملك زمام مصيرنا بأيدينا علينا أن نكسبه وأن نعمل من أجله. وفي هذا الصدد، نأمل أن يتم البت في التوصيات المقترحة خلال الدورة السنوية الأولى للجنة بناء السلام، لا سيما تلك المتعلقة بالشفافية والمساءلة، فضلا عن التدفقات المالية غير المشروعة. وعلاوة على ذلك، نعتقد أن لجنة بناء السلام، في دعمها للبلدان المدرجة في جدول أعمالها، تؤدي أيضا دوراً في تعزيز المشاركة والالتزام الإقليميين. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تهدف المهمة الاستشارية للجنة بناء السلام أيضا إلى مزيد من التماسك الإقليمي من خلال إقامة الصلات مع بلدان المنطقة، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وهنا أود أن أخص بالشكر رؤساء التشكيلات القُطرية المحددة الذين أدمجوا البعد الإقليمي في جهودهم.

في الختام، أود أن أذكِّر زملائي مرة أخرى بأني سوف أعقد عصر هذا اليوم حوارا تفاعليا غير رسمي بين أعضاء المجلس، وأعضاء لجنة بناء السلام، ورؤساء المجموعات والبلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة للتأمل في التطورات التي حدثت منذ عقد الحوار الذي جرى في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣، بغية الاستفادة من الإمكانات الكاملة للدور الاستشاري للجنة بناء السلام بالنسبة للمجلس في مختلف السياقات القُطرية، وكذلك في المجالات المتصلة بالسياسة العامة. وأعوّل على مشاركة جميع الدول الأعضاء في ذلك الحوار.

استأنف الآن مهامي بوصفي رئيسا للمجلس.

لم يتبق لدي أي أسما مدرجة في قائمة المتكلمين. بذلك يختتم مجلس الأمن المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥